

الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة/ الميزانية العامة.

جدول "ب" / (المادة 50) / التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي. الكلمة للسيدة الرئيسة.

إذن عندكم التعديل في المادة 50، الجدول "ب".

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

المادة 50 ناقشناها في اللجنة وهي تتجه نحو الزيادة في الاعتمادات.. السيد الرئيس، من فضلكم ضبط هذه الجلسة، راه ما بقيناش عارفين كيفاش نشتغلو.

السيد رئيس الجلسة:

شوية ديال الهدوء، تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

دابا ما عرفناش واش ناقش الميزانيات الفرعية أو ناقش مواد أخرى. السيد الرئيس، الله يخليك اضبط الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

دابا ناقش الجزء الثاني وعندكم التعديل في المادة 50. إذن لكم الكلمة.

المستشارة السيدة زيدة بوعياذ:

إذن المادة 50 ناقشناها في اللجنة، كتمشي في اتجاه أنه هناك استراتيجيات، استراتيجيات جد طموحة نظريا، لكن على مستوى الاعتمادات المرصودة من أجل تحقيق هذه الإستراتيجية والآليات اللي خصها تكون، لاحظنا بأنه الاعتمادات غير كافية، وبالتالي درنا هذا التعديل من أجل الرفع من الاعتمادات في عدة قطاعات، وخاصة هذه القطاعات اللي هي محتاجة إلى موارد بشرية وإلى إمكانيات من أجل الرفع من مستوى تحقيق كل الاستراتيجيات اللي هي قدمت لنا في بعض القطاعات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لهذا التعديل فهو يمس التوازنات المالية. وبالتالي، نرفض هذا التعديل.

محضر الجلسة رقم 810

التاريخ: الجمعة 19 جادى الآخرة 1433 (11 ماي 2012)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وست دقائق، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والعشرين مساء.

جدول الأعمال:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية؛
- التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012؛
- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلسنا الموقر الجزء الأخير لهذه الجلسة لـ:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية حسب اختصاص كل لجنة؛
- التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي؛
- التصويت على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 برمته؛
- تفسير التصويت.

إذن نبدأ بمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، المتدخلون للتذكير لكل متدخل 5 دقائق، يمكن لكم تحطوا التدخلات والموجز.

إذا اتفقتم كاملين نخطوهم وندوزو للتصويت... اللي اعطى الله هو هذا. شكرا السيد المستشار المحترم، الله يرحم لك الوالدين أنا راه ماشي قهوجي. إذن واش اتفقتم على إيداع الملخصات ديالك ديال لجنة التعليم والشؤون الثقافية، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للميزانية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة، لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، لجنة العدل والتشريع؟ أشكركم.

ننتقل إلى التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012.

الجزء الثاني/ وسائل المصالح/ النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

إذن رفض التعديل.

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالقوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي وإدارة الدفاع الوطني.

مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاص بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

مشروع ميزانية الدفاع الوطني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

ننتقل للتصويت على الفصل المتعلق بنفقات التسيير المرصودة لفائدة القطاعات الوزارية أو المؤسسات / الموظفين والأعوان / المعدات والنفقات المختلفة: مشروع ميزانية مجلس النواب = الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين = الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد.

الإجماع؟

نفس عدد المصوتين. اللي امشينا به في الجزء الأول، وانتفتم على نفس العدد، ابغيتوا نعاودو التصويت نعاودوه، واش نفس التصويت؟ نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد.

نعم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

للتذكير فقط، فريق الأصالة والمعاصرة صوت بنعم على ميزانية وزارة الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

الممتنعون = لا أحد.

وزارة الصحة، الأصالة والمعاصرة قالوا صوتوا لصالح ميزانيتها.. إذن الإجماع؟ إذن نعاودو التصويت، الموافقون؟ الكلمة للسيد مرون.

المستشار السيد إدريس مرون:

غير باش نخلو هاذ الإشكالية. عندك الأغلبية التي كانت تصوت هي 56 أو 57 زائد الإخوان ديال الاتحاد الدستوري اللي غادي يعطيك السي إدريس، زائد الفريق ديال الأصالة والمعاصرة اللي غادي يعطيك مع الأحرار، وحيد منهم الفريق ديال الإخوان ديال الاتحاد. السيد الرئيس لاش غادي تعاود.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون = 108؛

المعارضون = 16؛

الممتنعون = لا أحد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية/ التكاليف المشتركة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السياحة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة، أعرض للتصويت الفصلين

المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، أعرض للتصويت للفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الثقافة، أعرضه للتصويت للفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد؛

ميزانية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، أعرضها للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "ب" بروته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت المادة 50:

الموافقون = نفس العدد،

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

الجدول (ج)، المادة 51.

المستشار السيد شيخ أحمدو أدبدا:

فريق الأصالة والمعاصرة مصوتين بنعم على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. صوتنا في اللجنة كما الحال بالنسبة لقطاع الصحة.

السيد رئيس الجلسة:

الجدول "ج" / (المادة 51) / التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات

الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012.

سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمتخلف القطاعات الوزارية والمؤسسات:

ميزانية مجلس النواب، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012 = الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من جدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية المحاكم المالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الداخلية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها

المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الأمانة العامة للحكومة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
وزارة التجهيز والنقل، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول
"ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري أعرض للتصويت الفصل المتعلق
بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
مشروع وزارة الشبيبة والرياضة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الأوقاف والشؤون الإسلامية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق
بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة
والحكامة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق
بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الصناعة التقليدية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة

من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر،
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات
الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة التربية الوطنية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الصحة:
الموافقون = 108؛
المعارضون = 16؛
المتنعون = لا أحد.

ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها
من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية/ التكاليف المشتركة، أعرض للتصويت
الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة
بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
المتنعون = نفس العدد.
ميزانية وزارة السياحة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من
الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة
2012:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛

2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية والإدارة، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

الممتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "د" برمته للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض المادة 52 للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
الجدول "هـ" (المادة 53) التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2012:
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية:
الموافقون = نفس العدد؛

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض الجدول ج برمته للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض المادة 51 للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
الجدول "د" (المادة 52) التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2012:
وزارة الاقتصاد والمالية، أعرض للتصويت الفصل المتعلق بفوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي من الجدول "د":
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات بالدين العمومي المتوسط والطويل من الجدول "د":
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتكنولوجيات الحديثة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:
الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
الموافقون = 108؛
المعارضون = 16؛
الممتنعون = لا أحد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشبيبة والرياضة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.
أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الصحة:
 الموافقون = 108؛
 المعارضون = 16؛
 الممتنعون = لا أحد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لوزارة السياحة:

المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني = الإجماع.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة
 بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض للجدول "هـ" برمته للتصويت:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 أعرض المادة رقم 53 للتصويت:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛
 الممتنعون = نفس العدد.
 الجدول "و" (المادة 54) / التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفايات
 الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2012:
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
 مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:
 الموافقون = نفس العدد؛
 المعارضون = نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة
العمومية وتحديث الإدارة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني = الإجماع.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "و" برمته للتصويت:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض المادة 54 للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة
مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
الموافقون = نفس العدد؛
المعارضون = نفس العدد؛
الممتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 برمته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012.

إذن ما كأيّش تفسير التصويت ، غادي تعفيونا ، سأفتح الباب مباشرة أمام الراغبين في تفسير التصويت. الفريق اللي راغب في تفسير التصويت احنا مرحبا، إلى ابغيتو تهنيونا نرفع الجلسة. الكلمة للسي دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس، الجميع كي عرف بأن من قبل انسحبنا من الجلسة الصباحية احتجاجا على التسيير أولا، وثانيا سيتقدم الفريق الفدرالي بطعن في التعديل الذي قدم لاستنساخ التعديل، نظرا لما شابه من خروقات مسطرية، وسيكون المجلس الدستوري هو الفاصل بيننا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، بالنسبة لتسيير الجلسة نستسمح إذا صدر منا شي حاجة، السي دعيدة، فاسمحوا لنا. وشكرا. ورفعت الجلسة.

=====

ملاحق

الملحق الأول: مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة بخصوص مناقشة

مشاريع الميزانيات الفرعية

❖ مداخلات الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

الجدول "ز"/ (المادة 55) / نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2012، ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي. الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدي التعديل. يسحب؟ يسحب.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأموال الخصوصية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية :

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات القروض:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التسيقات:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض الجدول "ز" برمته للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

أعرض المادة 55 للتصويت:

الموافقون = نفس العدد؛

المعارضون = نفس العدد؛

المتنعون = نفس العدد.

مظاهر غير مقبولة لارتبوا ولا يبداءوجيا، منها على سبيل المثال:

الخصائص الكبير في الموارد البشرية؛

الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية (الأقسام المشتركة)؛

طول المقررات الدراسية و نوعيتها؛

آليات التقويم ونظام الامتحانات؛

استمرار عملية مفارقة تعريب المواد العلمية بالإعدادي والثانوي وفرستها

بالتعليم العالي رغم فشل هذه العملية على مستوى التحصيل العلمي؛

الضعف على مستوى التوجيه المدرسي؛

استمرار ظاهرة الهدر المدرسي بالرغم من الدعم الاجتماعي الموجه

للتلاميذ.

إن إصلاح المنظومة التعليمية مرتبط بإصلاحات شاملة لميادين مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهذا ممكن تحقيقه اذا كانت فعلا للمسؤولين الإدارة السياسية الحقيقية للإصلاح، و الحال أن هذا القطاع لم يعد يحتمل المزيد من التجارب الفاشلة.

كما نوجه عناية الوزارة الوصية على القطاع إلى ما يعترى القطاع الخصوصي من ارتباك نتيجة غياب عنصري المراقبة والضبط، لذلك يتعين على الحكومة الانكباب على أعمال البنود المتعلقة بالتعليم الخصوصي بما يحفظ مصلحة الفاعلين في هذا المجال وبما يحفظ ويحمي مستقبل الناشئة التي تبحث عن مستويات أفضل في التعليم. لذلك، وبالرغم من المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة في قطاع التربية والتكوين، فإن مجموعة من المعوقات المتشابكة لازالت تحول دون بلوغ الأهداف الجوهرية المتوخاة من هذا القطاع والانتظارات الإستراتيجية المعول عليها، باعتبار الظرفية الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المغرب، إضافة إلى الحركة التي تعرفها البلاد منذ عدة سنوات من خلال سياسة الأوراش الكبرى والإصلاحات المؤسساتية في إطار مشروع تنموي ديمقراطي حداثي.

2. قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

في الواقع يعتبر هذا القطاع من القطات الحيوية باعتباره يساهم في الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي، والقاعدة الأساس لكل تنمية بشرية وكل تطور يراود به تحريك عجلة التقدم.

إن الواقع الراهن وحجم التحديات المطروحة علينا اليوم في ظل عالم يعرف تطورات متسارعة، يحتم علينا أن ندرك حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجامعة المغربية التي أصبحت مطالبة بالانخراط الفعلي في مسلسل الإصلاحات والأوراش والديناميات التي أطلقتها بلادنا لكسب رهان التنمية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى أن تلعب الجامعات والمراكز والمعاهد العليا دورها كاملا في تكوين وتأهيل ودعم الطاقات والكفاءات البشرية.

وندعو كذلك إلى افتتاح الجامعة على محيطها الخارجي في إطار عقد شركات واتفاقيات تمكن الطلبة من إجراء تدايبرهم والقيام بحوثهم الميدانية

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي القطاعات التي نعتبرها لصيقة بالحياة اليومية للمواطنين وهي كذلك من الركائز الأساسية لبناء المجتمع السليم والمتضامن والتي ستمكن بلادنا من الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية ومنها الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية.

1. قطاع التربية الوطنية

إن قضية التربية والتكوين تعتبر من القضايا ذات الأولوية ببلادنا بمكان، خاصة انها تأتي في طليعة الأولويات بعد قضية وحدتنا الترابية.

ولقد خصصت بلادنا لهذا القطاع موارد مالية هامة على اعتبار أن أهم استثمار هو الاستثمار في العنصر البشري، بحيث انه لا يمكن الحديث عن أية تنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية ولا تنمية بشرية بدون تعليم يمكن من خلق الثروة ويمكن من مسايرة ومواكبة التطورات والتحولات التي يعرفها العالم على المستوى التكنولوجي والاقتصادي.

الكل يعلم أن قضية التربية والتكوين تعتبر في الواقع ورشا مفتوحا منذ عقود، ونحن اليوم نناقش ميزانية هذا القطاع ونحن في السنة الأخيرة من انطلاقة البرنامج الاستعجالي 2009/2012، ولنا ان تساءل عن السببات والمميزات التي طبعت هذه الفترة ؟

ماهي النتائج ؟

ماهي الهفوات والثغرات ؟

ماهي الآفاق والتحديات ؟

هل فعلا أعاد هذا البرنامج الاستعجالي ثقة الاسرة المغربية في المدرسة العمومية ؟

هل أعاد البرنامج الاستعجالي للمدرسة العمومية جاذبيتها امام تزايد مدارس التعليم الخصوصي و مدارس البعثات ؟

هل منظومتنا التعليمية اليوم قادرة على اعادة ترتيب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية لمدرستنا العمومية لجعلها في صلب المسار التنموي لبلادنا لما لها من دور في إشاعة قيم المواطنة والانفتاح والتقدم وانتاج النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية القادرة على إنجاح المشروع الديمقراطي الحداثي ؟

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نسجل بارتياح التطور المضطرد الذي شهدته ميزانية هذا القطاع، ونوعية المبادرات المتخذة لتنفيذها وطنيا وجوهيا ومحليا، فإنه بالمقابل يجب اعتماد آليات للمتابعة والمراقبة والتقويم والمحاسبة تعزيزا لمبدأ الشفافية والحكمة الجيدة للوقوف عند الثغرات والاختلالات التي لحقت نظامنا التعليمي، خاصة وان الأمر يتعلق بمبادراتهم مستقبلنا ومستقبل الأجيال التي ستأتي من بعدنا، فبالرغم من الجهود والإمكانات المادية والبشرية التي رصدت لهذا القطاع لازالت هناك العديد من المظاهر السلبية التي تؤثر على جودة نظامنا التعليمي وهي

وكذا الاختلالات الصارخة الموجودة بين مختلف مناطق و جهات المملكة، مما يعني أن النظام الصحي ببلادنا يعمل بسرعات مختلفة، مما يتسبب في حيف كبير حينما يتعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية الأساسية، و يتفاقم هذا التفاوت من جراء عدم وجود خريطة صحية، التي تمثل الأداة القانونية و الفنية الضرورية من أجل الحكامة و التماسك بين مختلف مكونات المنظومة الصحية.

- استمرار العجز المزمن و الهيكلي للموارد البشرية، فمن خلال المقارنة بين عدد السكان لكل طبيب و ممرضة مقارنة مع الاقتصاديات الماثلة لبلادنا، نلاحظ أننا نعانى من عجز محمول في الموارد البشرية المؤهلة، كما أن الجهود المبذولة في مجال التكوين الطبي من خلال مبادرة 3300 طبيب كل سنة واجهتها العديد من العوائق و العقبات.

- المشاكل الهيكلية المرتبطة بالسياسة الدوائية.

لا تغطي موارد الميزانية المخصصة للأدوية جميع الاحتياجات، سواء على صعيد المستشفيات أو على صعيد الوحدات المتنقلة، وينسحب الأمر على الخدمات الإستشفائية الباردة أو الحوية أو وحدات المستشفى الحساسة مثل غرف الطوارئ و الأجنحة المخصصة للأمومة، وغرف الأطفال حديثي الولادة، زيادة على وحدة العناية المركزة. ويعزى ذلك إلى عدم وجود الاعتمادات المخصصة لاقتناء الأدوية، كما أن الأمر يزيد استفحالا بسبب نظام شراء و تزويد تهمين عليه البيروقراطية و التدبير المركز للأدوية، و يترتب عن هذا تأخير في استلام العديد من المستشفيات لمخصصاتها من الأدوية و المواد القابلة للاستهلاك.

كما أن سياسة التسعيرة المتبعة من طرف وزارة الصحة، تتجاوز المعايير التجارية المقبولة في هذا المجال، وتشكل عائقا حقيقيا من حيث الوصول إلى الرعاية الصحية و لاسيما من طرف السكان المعوزين.

- إصلاح المستشفيات

إن الإصلاح الإستشفائي الذي تم طرحه في إطار مشروع التمويل والتدبير المعروف اختصارا بـ (PFGSS) على مستوى خمس مستشفيات إقليمية بالمملكة بكل من بني ملال و آسفي ومكناس و أكادير و سطات و الذي عبأت له موارد مالية هامة لم يرق للأهداف المسطرة له، فإذا تحقق في هذا الباب (نظام المعلومات والحوسبة-تأمين الجودة و الأداء-الأدوات المتعلقة بتقدير التكاليف و فوترتها- إدارة الموارد البشرية).

- غياب التنسيق بين القطاعين العام و الخاص:

يتجلى انعدام التنسيق في تلك الحواجز القائمة بين الفاعلين المحليين والإقليميين في القطاعين العام و الخاص، مما أدى إلى تطور سريع للقطاع الخاص وبشكل رئيسي في المدن الكبيرة، كما أن الاستمرار العشوائي للوقت الكامل المرتب بدون أي إطار قانوني ملائم ما فتئ يفاقم الوضع على حساب القواعد الأخلاقية وكذا على حساب صورة المستشفيات العمومية.

من أجل توطيد علاقات التواصل مع عالم الشغل، وتبادل الزيارات الإعلامية والاستطلاعية وكذا عقد لقاءات جمهوية مع مختلف الفاعلين لدراسة خصوصيات المحيط وطرق تهيئته.

أما فيما يخص البحث العلمي، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، لن نأبى أبدا من مطالبة الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المسطرة في برنامجها الحكومي والرامية إلى استكمال تنظيم و هيكلية البحث العلمي بدعم الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بالموارد المالية الضرورية، وتعبئة وتثمين الموارد البشرية، وإيجاد الآليات والحوافز التي تشجع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل مشاريع البحث العلمي، و تمكين الباحثين من الوسائل لمواصلة الأبحاث في التخصصات الحيوية التي تحتاجها بلادنا، و إيجاد الطرق الكفيلة بحماية هذه الأبحاث بالتعاون بين كافة القطاعات المتدخلة.

وفي الأخير، نؤكد على ضرورة اعتماد آليات للمتابعة و المراقبة تعزيزا لمبدأ الشفافية و الحكامة الجيدة و درءا للسقوط في المخاطر والمنزلقات التي لا تخدم قطاع التعليم العالي وتكوين الطر والبحث العلمي، ونؤكد كذلك على ضرورة الربط التلازمي بين الميزانيات الفرعية المخصصة لكل جامعة و بين مردوديتها من حيث التكوين والبحث العلمي على قاعدة التعاقد و المحاسبة.

3- قطاع الصحة.

إن قطاع الصحة، يعتبر من القطاعات الحيوية التي لها ارتباط بالمعيش اليومي للمواطن، و نحن اليوم في أشد ما نكون الحاجة إلى سياسة صحية متماسكة، قادرة على الاستجابة للطموحات المشروعة والاحتياجات الحقيقية للسكان المغربية وقادرة كذلك على مصالحه المواطن مع منظومتنا الصحية.

إن منظومتنا الصحية لازالت تعترضها الكثير من العوائق التي تحول دون تقدمها، بحيث هناك العديد من المؤشرات الصحية المقلقة والتي يجب المزيد من الجهد للتغلب عليها منها :

- ضعف جاذبية المؤسسات الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة، وكذا الصعوبات التي تحول دون تقديم تلك المؤسسات الصحية لخدمة ذات جودة، حيث تترجم المؤشرات الإنتاجية للمستشفيات العمومية عدم قدرتها على الاستجابة لحاجيات السكان في المجال الصحي، و كنتيجة لذلك يتوجه جل المرضى المنخرطين في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي إلى القطاع الخاص. ولقد بدأت هذه الظاهرة تلقي بظلالها على مستوى المستشفيات العمومية التي تعرف تراجع ملحوظا في عدد الأشخاص المستهدفين بنظام التأمين الإجباري على المرض من موظفين و مأجورين.

- استمرار وجود تباينات هامة فيما يخص الاستفادة من الرعاية الصحية

وسيفتضي ذلك أيضاً الابتكار والإبداع في أساليب التواصل حتى تتفاعل مع مختلف الأجيال من أطفال وشباب وجالية مغربية في الخارج وبلغات مختلفة.

وسيكون من المفيد جداً إقامة وتطوير علاقات تعاون وشراكة مع مكونات المجتمع المدني ووحدات البحث المعنية داخل المغرب وخارجه، حتى تقوي تلك المغاربة لتاريخهم الوطني بما يرسخ قيم الوطنية والمواطنة لدى الأجيال الصاعدة.

5- قطاع الشباب والرياضة

إن مناقشتنا اليوم لقطاع الشباب والرياضة تعتبر مناسبة سانحة لفريق الأصالة والمعاصرة لمساءلة سياسة الحكومة في هذا القطاع الذي لا يختلف اثنان على أهميته باعتباره محورا أساسيا للسياسة التنويعية الشاملة لبلادنا، والملاحظة الأولى التي ينبغي إثارتها في هذا المجال أن سياسة الحكومة اتجاه فئة الشباب لم تراعى بالحجم المطلوب انتظارات هذه الفئة التي أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى محتاجة إلى التحصين والرعاية والتأطير، وذلك من أجل حمايتها من كل مظاهر الإحباط واليأس الناتج عن الحرمان والبطالة وانسداد الأفق، والتي تدفع بفئة عريضة من شبابنا إلى الهجرة نحو المهول، وتؤدي إلى ظهور أصناف من السلوكات المنحرفة وارتفاع معدل الجريمة.

إن السياسة الحكومية في هذا الميدان تفتقد إلى رؤية واضحة تختلف المتطلبات والانتظارات التي يعطيها شبابنا أهمية قصوى ولا تراعي التطور المستمر الذي تعرفه هذه الفئة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لأنه في نظرنا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر نجاح أي سياسة في هذا المجال، يقتضي تشخيصا حقيقيا ودقيقا لوضعية الفئات المستهدفة والمشاكل التي تعاني منها وكذا معرفة انتظاراتها وحاجياتها المتزايدة وتحديد الأولويات والتدابير القمينة بتأطيرها ومساعدتها على استغلال الإمكانيات والمواهب التي تزرع بها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تعود بالنفع عليها وعلى بلادنا. إن الوصول إلى هذا الهدف، لا يمكن أن يتأتى في ظل قلة المرافق الضرورية التي تلبي حاجياتها وعلى رأسها دور الشباب وندرة المؤطرين والمتخصصين في اكتشاف وصقل المواهب في مختلف الميادين وكذا في ظل غياب دعم وتشجيع الجمعيات العاملة في الميدان وعدم اعتبارها شريكا للحكومة في مجال التأطير والتنظيم على الرغم من أنها تلعب دورا رئيسيا في تجسيد روح التنظيم والتعاون بين مختلف الشباب.

وفي هذا الصدد، يحق لنا التساؤل عن السبب الحقيقي الذي جعل الوزارة تغيب هذه الجمعيات على مستوى دور الشباب في إطار إستراتيجية الوزارة في تسيير وتدبير هذا المرفق العام.

أيضا نلاحظ أن فئة الشباب في العالم القروي تبقى بعيدة كل البعد ولا تستفيد من البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية، وهو ما يكرس العزلة

- تراجع واضح لبرامج الصحة الأساسية:

يهدف برنامج صحة الأمومة والأطفال حسب الإستراتيجية الصحية 2008-2012 إلى خفض وفيات الأمهات إلى معدل 50 وفاة لكل 100000 مولود حي و15 حالة وفاة الرضع بالنسبة لكل 1000 مولود في أفق 2012، ونحن نسأل أين نقف من هذه المعضلة؟

- يعاني برنامج الصحة النفسية من وضع متردي يقابله ارتفاع في عدد المصابين بالأمراض العقلية والضغط الشديد على المرافق الصحية النفسية القائمة (هناك العديد من مستشفيات الأمراض العقلية التي بلغت طاقتها الاستيعابية أكثر من 100%، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وكذا الموارد البشرية المتخصصة).

4. قطاع قدامى المقاومين و أعضاء جيش التحرير

بداية نود، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نجد تقديرنا وتحياتنا لأسرة المقاومة وجيش التحرير، ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المندوبية السامية في رعاية شؤون هذه الأسرة والنهوض بمكاتها في الذاكرة الوطنية. ولن ندخل هنا في قراءة الأرقام وكيفية توزيعها بين مختلف بنود الميزانية، وإنما سنكتفي بالإشارة إلى أن طريقة هيكلية الميزانية لا تعكس ارتباطها بتحقيق المهام الكبرى التي من أجلها أحدثت المندوبية.

إننا نعتقد بأنه من غير المقبول أن نحصر تدخل المندوبية في معالجة بطائق المقاومين ونهج سياسة تتمحور فقط على الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة ضمن هذه الأسرة، ما يزيد على نصف قرن من استقلال المغرب، والاكفاء بعقد بعض الندوات أو إحياء ذكرى معارك بشكل كلاسيكي يتكرر كل سنة.

ونعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أننا اليوم في حاجة إلى إستراتيجية وطنية لإعطاء مرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة حكومية شاملة ومتكاملة، يمكن أن تتمحور حول:

بلورة مقارنة تسهل الاندماج الاجتماعي لمن بقي من هذه الفئة بدل الاقتصاد على المساعدة الاجتماعية.

إعطاء عناية خاصة للرصيد الوثائقي (المكتوب والمصور) الذي شرعت المندوبية في الاتفاق على استرداده بفعل تعاونها مع مؤسسات مماثلة بالخارج، وسيكون من الأسلم وضع هذا الرصيد رهن إشارة المؤسسات المختصة في بلادنا (المكتبة الوطنية، مؤسسة أرشيف المغرب) للحفاظ عليه واستثارة بشكل عقلائي وعلمي.

أننا في حاجة إلى بلورة إستراتيجية وطنية تعطي لمرحلة المقاومة مكانتها ضمن سياسة مختلف القطاعات المعنية من ثقافة وتعليم وإعلام وشباب وبحث علمي وغيرها.

إن العمل وفق هذا المنظور، يعكس العناية الخاصة للتاريخ الوطني ورموزه والنهوض بالذاكرة الوطنية للمغاربة.

الأولى من الاحتراف مع العلم أن الأندية الوطنية لازالت تتخبط في مشاكل مالية كبيرة؟

- وتساءل بالمناسبة عن الانعكاسات المالية لسياسة تضريب اللاعبين وانعكاساتها على أوضاعهم المادية.

- و هنا يجب التذكير بالرسالة الملكية التي وجهها صاحب الجلالة في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات سنة 2008 التي عرت عن كل التناقضات والمشاكل التي تعيشها الرياضة الوطنية ودعت إلى خلق لجنة وطنية من أجل البحث عن بدائل في أفق وضع الرياضة في مسارها الصحيح.

- إن الرياضة الوطنية تقتضي اهتماما خاصا ويجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها داخل المجتمع والقيام بإصلاح يستنهض العزائم من أجل استئصال مواطن الضعف و التأخر في رياضتنا الوطنية ويؤسس لعلاقة حديثة وممارسة يومية تدفع إلى التقدم و الرقي، لا سيما في ظل هذه المرحلة الفصيلة والصعبة التي تجتازها، و محاولة تخطي الأزمة المتعلقة بوجودها وقدرتها على الاستمرار كنشاط متطور وخلاق.

6 - قطاع التكوين المهني

من المعلوم أن التكوين المهني هو الاستثمار في العنصر البشري الذي يشكل المدخل الأساسي لأي تنمية بشرية.

ولقد تزايد الاهتمام بالتكوين المهني بشكل ملحوظ لأهميته القصوى في خلق الطاقات والكفاءات المهنية القادرة والمؤهلة لتعزيز سوق الشغل وللرفع من تنافسية المقاولات الوطنية و لمسايرة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

و أود بهذه المناسبة أن نثير بعض الملاحظات:

الضعف والخصائص في بنية الاستقبال، بحيث نسبة الإقبال على مؤسسات التكوين المهني تفوق 3 مرشحين لكل مقعد، وهذا الرقم يبين حجم الخصائص الذي يعاني منه القطاع على هذا المستوى، في ظل التزايد الكبير للطلب، بحيث استقبل مكتب التكوين المهني 280 ألف متمرن برسم السنة الدراسية 2011-2012 بزيادة قدرها 12 % مقارنة مع سنة 2010-2011.

كما نلاحظ وجود اختلالات حقيقية تتمثل في الخصائص الموهول في عدد المكونين، كما أن الفجوة القائمة بين المناهج التكوينية واحتياجات سوق الشغل مازالت في اتساع مستمر، بحيث تفتقر البرامج و المقررات الدراسية إلى المرونة في التطبيق والتنفيذ لتلبية حاجيات سوق الشغل و مواكبة التطور التكنولوجي .

نلاحظ كذلك أن التجهيزات و المعدات والوسائل التي تتطلبها عملية التكوين في العديد من المؤسسات لازالت دون المستوى وغير قادرة على تلبية حاجيات المتمرنين مما يؤثر سلبا على الخريجين.

التي ظلت تعاني منها المناطق القروية والنائية وسكنتها وعدم استفادتها بالشكل المطلوب من المجهود التنموي لبلادنا .

ولعل المتتبع للشأن الرياضي الوطني يقف على حجم الأزمة التي ظلت تتخبط فيها الرياضة الوطنية وعلى الإخفاق الرياضي العام والتراجع الخطير وغير المسبوق لمختلف الأنواع الرياضية وخاصة الرياضات التي تعتبر أكثر شعبية بالنسبة للمغاربة.

إن الإخفاق الذي عرفته رياضتنا الوطنية، يعتبر في نظرنا في فريق الأصول والمعاصرة بمثابة الشجرة التي تخفي الغابة و المتمثلة في سوء التسيير والتدبير المؤسساتي خاصة على مستوى الجامعات الوطنية التي ظلت لسنوات عديدة بعيدة كل البعد عن كل أنواع الرقابة والاهتمام.

و تتمثل أهم أسباب الأزمة التي تعرفها الرياضة الوطنية فيما يلي:

- غياب إرادة سياسية قوية تدعمها و تؤطرها التأطير الصحيح وتوجيهها التوجيه السليم.

- غياب الحكامة المؤسسية .

- غياب النهج الديمقراطي في التسيير وشيوع ثقافة المرسخ الوحيد ، و هو ما أفرز نخبة مسيرة بعيدة كل البعد عن فلسفة التسيير الرياضي، نخبة اتخذت من التسيير مطية للارتزاق ولأغراض شخصية بعيدة عن نبل الرياضة و دورها الهام في التعريف ببلادنا و رفع رايها خفاقة في المحافل الدولية.

- أسلوب العمل و التنظيم لازال يعتمد على منطق الارتجالية ولا يراعي التغيرات و التطور الذي عرفه هذا المجال على المستوى الدولي، و يجسد تفاقم ضعف الخبرة التنظيمية لدى الميسيرين و ضعف الالتزام العملي و النظري.

- عدم مسايرة التغيرات التي عرفها المجتمع المغربي، بحيث تم تهميش الرياضة المدرسية وبطولة الأحياء والعصب، أي العمل القاعدي الذي يعتبر حجر الأساس لكل نهضة رياضية والحزان الذي يزود المنتخبات الوطنية بالمواهب والطاقات الصاعدة.

- ضعف التمويل وكذا ضعف البنية التحتية الرياضية.

- اتخاذ قرارات رياضية خاطئة في كثير من الأحيان وكذا غياب التواصل الموضوعي و عدم تشجيع النقاش العمومي مع مختلف المتدخلين لإيجاد الحلول المناسبة.

- التهميش و الإقصاء الذي طال مختلف الكفاءات الوطنية و الاستغناء عن أطر مغربية شابة مؤهلة علميا و متخصصة و قادرة على قيادة التغيير و الإصلاح.

- لازالت الهواية طاغية في ظل عدم وجود بيئة مساعدة لتطبيق الاحتراف بالشكل المطلوب. و في هذا الإطار، نتساءل عن حصيلة السنة

هذا المجال، إلا أننا لا بد أن نطلب من الحكومة مضاعفة الجهود لبناء وتوسعة المساجد وخاصة بالعالم القروي مع مراعاة الكثافة السكانية داخل المدن وخاصة المدن الجديدة والتجزيئات السكنية الجديدة التي تفتقر ساكنتها لمجموعة من المرافق في مقدمتها المساجد.

كما تتساءل بالمناسبة بخصوص ترميم المساجد وعن عدم فتح المساجد التي أغلقت لهذا الغرض، وعن المعايير المتبعة لانتقاء المساجد المحتاجة للترميم والصيانة في ظل غياب المصليات بعدد كبير من مدن وقرى المملكة.

3. البرامج الدينية في القنوت والإذاعات الوطنية:

ضرورة إغناء المواد المقدمة من دروس ومحاضرات وحوارات تتم مختلف مناحي الشريعة والحياة لدى المواطنين، تجنب التغطية التي تطبع بعض البرامج، مع استعمال الطرق الحديثة للتواصل من أجل جلب المشاهد المغربي خاصة أمام المنافسة القوية للقنوات الفضائية الدينية والأجنبية.

4. المجالس العلمية:

بالنظر للدور الحيوي الذي تقوم به المجالس العلمية في الحفاظ على ثوابت الأمة الدينية، إلا أن الملاحظ هو محدودية النشاط الثقافي والديني لهذه المجالس لعدم افتتاحها بالشكل المطلوب على المجتمع نظرا للوصاية المفروضة عليها من طرف المجلس الأعلى. وفي هذا الإطار، نثير الانتباه إلى الفوضى التي أصبح يعرفها قطاع الإفتاء وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الفتاوى الشاذة والغريبة التي تثير الفتنة ولا تفيد في شيء ولا تحدم القضايا المصرية للأمة المغربية.

5. الأوقاف:

فيما يخص قطاع الأوقاف، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية الوقف وتحسين مداخله، وحسن استثماره وتديره، وهذا لن يتأتى في ظل غياب عملية جرد لممتلكات الأوقاف مع إشراك كافة القطاعات الحكومية المتدخلة كوزارة الثقافة، المالية، الداخلية، الإسكان والتعمير والعدل.

6. التعليم العتيق:

ندعو إلى مواصلة تأهيل التعليم العتيق على مستوى بنيات الاستقبال والمواد العلمية المدرسة، والاهتمام بالأوضاع المادية للمدرسين لهذا النوع من التعليم.

كما ندعو الوزارة الوصية إلى العمل على تشجيع الخواص على إحداث مدارس للتعليم العتيق وفقا للقانون المعمول به في هذا الإطار.

7. الحج:

إعادة النظر في نظام القرعة المعتمد، وإيجاد آلية تعطي الأسبقية لكبار السن.

تحسين الخدمات المقدمة للحجاج وخاصة تعزيز التأطير الديني حتى يؤدي الحجاج مناسكهم في أحسن الظروف والأحوال.

هذا، فضلا عن عدم تحديث التجهيزات الموجودة منها وعدم القيام بأعمال الصيانة للحفاظ عليها وهو الأمر الذي يؤدي إلى التخلي عن الأعمال التطبيقية التي تتطلبها المهارات الملقنة كليا أو جزئيا وتعويضها بدروس نظرية لا يمارس فيها المتدرب الأعمال التطبيقية إلا نادرا، كما أن هناك بعض المراكز التي لا تتوفر فيها شروط السلامة والصحة المهنية.

إننا، في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو إلى المزيد من العمل لتحسين نوعية تخصصات التكوين المهني ومستويات الكفاءة المهنية حتى تواكب بلادنا المستويات العالمية وتبلي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وبالتالي المساهمة في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني بما يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة ويزيد من دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا.

7. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية

من المعلوم أن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية له دور هام في توفير الأمن الروحي للمغاربة وترسيخ وحدة المذهب المالكي وثوابت المغرب واختياراته في مختلف مناحي الحياة.

وإذ نتمن داخل فريق الأصالة والمعاصرة الجهود المبذولة من طرف الوزارة المشرفة على القطاع، فإننا نرى ضرورة مضاعفة الجهود بالنظر لحجم التحديات والإكراهات التي تواجه هذا القطاع.

وبالمناسبة، نريد أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات المرتبطة بهذا القطاع:

1. التأطير الديني :

هناك ضعف كبير في هذا المجال، خاصة بالنسبة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، بحيث يجب أن يكون هذا التأطير مستمرا على طوال السنة وليس مناسباتيا، خاصة في شهر رمضان وبعض المناسبات الدينية، علما أن أفراد الجالية تتجاذبهم مجموعة من التيارات الفكرية والمذهبية التي تخالف مذهبنا المالكي المبني على قيم التسامح والاعتدال.

كما تجدر الإشارة إلى وضعية القيميين الدينيين والأئمة والتي ليست هي الوضعية التي تليق بمن يقومون بتنمية الوعي الديني لدى المواطنين وخاصة الجانب المادي، والذي نعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة، جد هزيل ولا يرقى إلى تطلعاتهم وغير كاف لسد حاجياتهم وحاجيات أسرهم. وهنا يجب التذكير بالوقفات الاحتجاجية التي قام بها الأئمة رفضا لهذه الوضعية وتأكيدا على طلب تحسينها وهي طلبات نعتبرها ضرورية لحفظ كرامتهم، ونطالب الحكومة بهذه المناسبة بتحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للأئمة والقيمين الدينيين.

2. وضعية المساجد:

إننا لا ننكر في فريق الأصالة والمعاصرة حجم الجهود التي تبذل في

المختصة لهذه الفئة المتقدمة في السن، مما يتطلب خلق فضاءات جديدة تساهم في إعادة الاعتبار للمسنين المعوزين مع تأهيل الأطر العاملة في هذا المجال.

الملاحظ كذلك انتشار مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية المتمثلة أساسا في ظاهرة التسول والتشرد، لذا يجب التفكير في تفعيل آليات التوعية والتحسيس من خلال برامج تحول دون تفشي هذه المضلات، والتفكير في وضع آليات وميكانيزمات تعمل على التوزيع العادل لثمار النمو للحد من زيادة نسبة الفقر والقضاء على الفوارق الاجتماعية، وخلق شراكات حقيقية مع الجمعيات العاملة في هذا الميدان. كما يجب إعادة النظر في دور وكالة التنمية الاجتماعية وذلك بتشديد المراقبة والتتبع لإيجاد حلول متوازنة اقتصاديا واجتماعيا لأنه لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية بدون تنمية اقتصادية.

العمل التضامني: لقد راكمت بلادنا رصيدا هاما في مجال العمل الاجتماعي كما أن الدينامية المجتمعية التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جعلت بلادنا تتوفر على العديد من الجمعيات الفاعلة في مختلف القطاعات وفي مختلف المناطق والجهات. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى وضع آلية التتبع وتقييم ومراقبة أداء الجمعيات والهيئات العاملة في المجال والذي يمكن على ضوءه تصريف الدعم في الميادين ذات الأولوية حسب خصوصيات كل جهة وكل منطقة.

كما يتعين إيلاء أهمية للعنصر البشري في عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي مبادرة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكذا في برامج الهيئات والجمعيات النشيطة الأخرى، ذلك أن تمكين السكان المستفيدين من هذه الأنشطة والبرامج من وسائل وإمكانيات وآليات الإنتاج الضرورية هي السبيل الوحيد للقضاء على مظاهر الفاقة والفقر والتوكل والهشاشة.

9. قطاع الاتصال

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى ضرورة الحد من احتكار الدولة لهذا الحقل وتقنيته وتنظيمه بإرساء الآليات القانونية التي تواكب تطورات العصر.

ضرورة إعادة النظر في أدوار القطب العمومي لتقوية أداء الخدمة العمومية في الإعلام والاتصال وتطوير آليات عمل وكالة المغرب العربي للأنباء ودعم افتتاحها على محيطها وتوسيع هامش حركة القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في القطاع وتنظيم حقل الإشهار وتقنيته والافتتاح أكثر على ما توفره التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات البث بواسطة الأنترنت والهاتف المحمول وما إلى ذلك.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لسنا مرتاحين لواقع القطاع والمشاكل التي يتخبط فيها. وعليه فإننا نحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود لتطويره وتحديثه من حيث آليات العمل وطرق التدبير بما يكفل ضمان

8. قطاع التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

لقد راهنت الحكومة في برنامجها على الشق الاجتماعي بشكل كبير كما أن إستراتيجية عمل الوزارة التي تقدمت بها السيدة الوزيرة أمام لجنتنا الموقرة تعتبر جريئة وطموحة لكن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى محدودة ولا تستجيب لمتطلبات النهوض بالتنمية الاجتماعية وتعزيز الاندماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من الإقصاء والتمييز وغيرها من المظاهر التي تحط من الكرامة الإنسانية ومن الحق في العيش الكريم. وارتباطا بمجال تدخل عمل الوزارة، نود أن نشير إلى مجموعة من الملاحظات:

1- قطاع المرأة: بالرغم من المكانة التي حققتها المرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية وارتفاع نسبة حضورها في الانتخابات الجماعية، إلا أن ما يجب الإشارة إليه أن مقارنة النوع لم يتم استيعابها بعد ولا إدماجها بالشكل المطلوب من طرف العديد من المتدخلين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ببلادنا، في سبيل تطوير المسلسل الديمقراطي والسير في اتجاه المساواة، ولعل أبرز مثال (وزيرة واحدة في حكومتكم). كما أن المشكل الأساسي للنهوض بأوضاع المرأة هو كونها تتدخل وتتقاطع حولها العديد من القطاعات الحكومية، من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات، الداخلية والشباب والرياضة والتربية الوطنية، الأمر الذي يتطلب إحكام التنسيق في هذا المجال للسهر على حقوق المرأة.

2- مجال الطفولة، هناك خصائص محمول في المراكز الخاصة لحماية الطفولة، لإيقادهم من التشرد أو تركهم عرضة لأي استغلال، كما لازالت ظاهرة تشغيل الأطفال مستشرية. وفي هذا الإطار، نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة عن مآل مشروع قانون منع تشغيل الفتيات الأقل من 15 سنة.

3- أما فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين، لازالت هذه الشريحة هشة وضعيفة ومهمشة، كما أن البرامج والمشاريع المرصودة لهذه الفئة قليلة ولا تفي بالغرض المطلوب في محاربة الفقر والإقصاء، ولا يتعدى منطلق الصدقات والإحسان.

ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل إدخال هذه الفئة في سوق الشغل، علما أن هناك تجارب في بعض الدول تعطي تحفيزات كما تفرض غرامات بقوة القانون من أجل إدماج هذه الفئة في سوق الشغل؟ وفي هذا الإطار، نتساءل، في فريق الأصالة والمعاصرة، عن مآل مشروع القانون الخاص بالأشخاص المعاقين، الذي سيمكن من آليات جديدة لمواجهة وضعية الهشاشة التي تعاني منها هذه الفئة لاسيما في مجالات الصحة والتنقل والتشغيل.

الأشخاص المسنين: إن الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالأشخاص المسنين تبقى ضئيلة، بحيث لازال هناك خصائص كبير في عدد المراكز

المتفرد.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتقد أن ما يجب أن يحكم تعاطي الحكومة مع الشأن الثقافي في بلادنا هما مرتكزان أساسيان، أولهما ما يمكن أن نسماه بمرتكز الثقافة التقليدية، التي يجب الحفاظ عليها وصيانتها وتطويرها وثانيهما هو مرتكز الثقافة العصرية في افتتاحها على تطورات العصر وتحولاته لمواكبة موجة التنوير العالمية..

لذا، يتعين، في نظر فريقنا، إجراء مسح وطني يشمل الرصيد العقاري وحجم الموجودات والمنقولات المتوفرة وقيمتها ووضع خريطة جديدة للمواقع الأثرية وللمتاحف الوطنية والجهوية، حتى يتسنى توجيه الجهود بشكل صحيح لحماية التراث وصيانتها وتجديده وتطويره وتسويقه.

وموازاة مع ذلك، يتعين وضع خطة وطنية للصيانة والتطوير بمساهمة كل القطاعات الوزارية المتدخلة ومنها الأوقاف والتجهيز والسكنى والصناعة التقليدية، والعمل في نفس الوقت على وضع خطة أخرى للترويج والتسويق مع قطاعات الخارجية والسياحة وغيرها.

و يجب كذلك الاهتمام بالتراث الشفوي والفنون والمهن والأزياء والحلي والمصنوعات التقليدية، فضلا عن وضع تنظيم أمني خاص بالقطاع يؤمن محاربة أعمال التهريب والغش والتزوير والسرقة التي باتت تنتعش شيئا فشيئا.

وبهذا الخصوص نأمل أن يُعاد النظر في طبيعة ونوعية حضور الكتاب المغربي في المعرض الدولي للنشر والكتاب وتُطالب الوزارة بالعمل على تحسين شروط عرضه وكيفية تقديمه للزوار والمهتمين وذلك بالتشاور مع المهنيين والناشرين والموزعين. كما تُطالب الوزارة الوصية بالتفكير في الصيغ المناسبة لتنظيم المعرض في مدن مغربية أخرى، تتوفر بها بنية الاستقبال الضرورية، تسهيلات لولوج المواطنين للكتاب وتشجيعا على القراءة.

ومن جهة أخرى، تطرح وضعية الصندوق الوطني لدعم العمل الثقافي الكثير من الأسئلة حول موارد الصندوق ومدخراته وسبل صرفها. كما أن تجربة الدعم الممنوح للفرق المسرحية لم تؤت، في نظرنا، النتائج المرجوة، سواء على الفرق المستفيدة نفسها أو على نوعية العروض المقدمة، ثم كذلك على نسب الحضور التي لا تتجاوز في الكثير من الأحيان الحد الأدنى المطلوب لتقديم العرض المسرحي.

إن اهتمام الوزارة بالبعد الجهوي في عملها يجب أن يتجاوز الهيكلة المركزية للوزارة إلى منح اختصاصات وإمكانيات وموارد حقيقية للمديريات الجهوية التي تجد نفسها، في الكثير من الأحيان، عاجزة عن الفعل وعن المبادرة وعن الاستجابة للمطالب الجهوية والمحلية الملحة. كما أن مركزة المنشآت الكبرى من مسارح ومعاهد ومكتبات في مدينة أو مدينتين لا يجب أن يكون قدرا محتوما، في نظر فريقنا.

و في الأخير، و انسجاما مع مواقفنا المعبر عنها داخل اللجنة فإننا سنصوت ضد مشاريع الميزانيات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم و

تكافؤ الفرص في الولوج إلى المعلومات الصحيحة وتقنين تدخل الدولة والقطاع الخاص في صناعة الرأي ودعم مجال الحرية وتوفير الموارد والإمكانيات وضمان التوزيع العادل لموارد الإشهار وفق معايير محددة والإسهام في تأهيل الأطر والكوادر وتحجير الطاقات.

إن قطاع الصحافة المكتوبة والالكترونية باعتبارهما مكونا أساسيا من مكونات قطاع الإعلام والاتصال لم يحظيا باهتمام الحكومة، مما يزيد من احتمالات الوقوع في انزلاقات نتيجة عدم وضوح الرؤية وسوء الفهم بين مختلف الشركاء والمتدخلين.

وعليه فإن عدم أكثرات الحكومة، من خلال القطاع الوصي، بما يجري في هذا الحقل ترك الباب مفتوحا أمام التكهنتات والأسئلة حول دور الوزارة في تقنين وتنظيم هذا الحقل ومصير قانون الصحافة و مشروع المجلس الوطني للصحافة وكذا القانون المتعلق باستطلاع الرأي، فضلا عن قانون الولوج إلى المعلومات وكذا الفراغ التشريعي المشهود في قطاع الصحافة الالكترونية ونشاط ما يُعرف بالمدونين.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نعتقد جازمين أن دور القطاع في تكريس خيار الجهوية يجب أن يبتدئ من إجراء تقييم موضوعي لتجربة الإذاعات والصحف الجهوية وعلى الخصوص تجربة تلفزة العيون.

كما يتعين إعادة النظر في طريقة عمل وأداء بعض مكونات القطب العمومي، وعلى الخصوص القنوات التلفزية ووكالة الأنباء الرسمية، بما يساهم في تسويق التراث والخصوصية المحلية ودعم توجه القرب ومقاربة الجهوية في عمل وسائل الإعلام، وذلك من خلال التفكير في وضع آليات للتكامل بين مكونات القطب العمومي من حيث الإمكانيات والتجهيزات والبنيات وذلك لترشيد الجهود والموارد ولتطوير التبادل بين المكونين الأساسيين لهذا القطب: الأولى و 2M، ودعم تجربة قناة "ميدي1سات".

وفي قطاع السينما، يتعين في نظرنا إعادة النظر في الإنتاجات السينمائية (خصوصا تلك التي تحصل على دعم الدولة) وإيجاد الطرق الكفيلة بتوجيهها نحو تناول مواضيع تحمي الهوية وتحفظ القيم الوطنية وتروج لمبادئ الانتماء للوطن، في إطار الجهود المبذولة لتشجيع الإنتاج الوطني.

10. قطاع الثقافة

من القطاعات الحيوية والهامة التي يتعين أن تحظى بالاهتمام من قبل المجتمع بكافة قواه الحية، لما يمكن أن يلعبه من أدوار في الحفاظ على الشخصية الوطنية المتفردة وتحصين ثوابت الأمة ومعتقداتها ورموزها الفكرية والإبداعية وحماية الذوق العام وتهذيبه.

وفي هذا الصدد، فإننا على يقين من أن ضعف الميزانية المرسودة للقطاع، لن تساعد على بلورة إستراتيجية حقيقية تؤمن للقطاع تأطيرا علميا وواقعا وموضوعيا يجعله في منأى عن تيارات الغلو والتطرف التي تسعى جاهدة إلى محو ثقافتنا الأصيلة بقيمها التاريخية المتجددة وبعمقها الحضاري

الجزائر ومن يدورون في فلكها داخل أروقة المجلس وهذا التسابق المحموم من أجل التأثير على قرارات مجلس الأمن وعلى أعمال بعثة المينورسو من أجل توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. تضعكم اليوم السيد الوزير أمام ملحاحية استثمار كل المؤهلات وتعبئة كل الإمكانيات التي من شأنها حشد المزيد من الدعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية.

إن سياسة اليد الممدودة التي دأبت بلادنا على تكريسها في علاقاتها مع دول الجوار، تعكس بحق تجرد وعي الاقتناع والتشبع بمنطق السلم والتسامح كخيار حاسم تهجه بلادنا وتسعى إلى تكريسه في كل علاقاتها وتفاعلاتها مع محيطها الخارجي.

هذا التوجه مع الأسف يلاقى بكل أنواع التنكر بل والعداء من قبل الجارة الجزائر اتجاه كل ماله علاقة بمصالحنا الوطنية بل وتحين كل الفرص لترويج المغالطات والمساس بالسيادة الوطنية.

وفي هذا الإطار نطالب الحكومة بدعوة مجلس الأمن الدولي للوقوف على حجم الخطر الداهم والمهدق في منطقة الصحراء والساحل لاسيما أن كل المؤشرات والأحداث تثبت أن هذه المنطقة باتت تشكل بؤرة من بؤر التوتر والنزاعات ومعتلا من معازل الإرهاب.

وندعوكم في هذا الموضوع أن تعيدوا النظر في طريقة اشتغال وزاركم من خلال الاقتناع على كل الفاعلين داخل الحقل الدبلوماسي وتعزيز الدبلوماسية الموازية في إطار التنزيل الإيجابي لمضامين الوثيقة الدستورية لكل ما له علاقة بالدفاع عن القضايا العادلة للوطن ومصالحه الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً متقدمة في مسار استكمال الصرح الديمقراطي الحداثي، وسيرورة الإصلاحات المؤسساتية والدستورية هذا المسار الذي تم تنويعه بدستور جديد للمملكة.

إن ربح رهان الإصلاح الدستوري لم يكن وليد لحظة سياسية عابرة بقدر ما هو تنويع لمسار عشريني وأعادة.

أكد أن ربح الرهان ليس غاية في حد ذاته بقدر ما هو رغبة لإطلاق مسيرة من الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية.

فقد جاءت الوثيقة الدستورية كلها تطلع إلى التأسيس لدبلوماسية فاعلة ومتوازنة متكيفة مع التغيرات الإقليمية والدولية وهو ما يتجلى من خلال السعي الحثيث للمملكة نحو توسيع الشركاء في علاقاتها الخارجية، من خلال مجموعة من الالتزامات التي أقرها الدستور الجديد من قبيل:

- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي.
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية، وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة.
- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء.

الشؤون الثقافية، باستثناء مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصحة الذي سنصوت له بنعم. و شكرا.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني

يسعدني أن أعرض مساهمة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لقطاع الخارجية، آخذا بعين الاعتبار أن كل الملاحظات التي سنبدئها لن تسعفنا في الإحاطة بكل الجوانب والإشكالات التي تعترى هذا القطاع البالغ الأهمية.

واسمحوا لي في البداية أن أقول بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة لن نتوقف طويلا عند تحليل الأرقام والمعطيات الواردة في الميزانية المعروضة على أنظارنا. لقناعتنا بمحدودية الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع على الرغم من جسامته وعظم المهام التي يضطلع بها.

مقتنعون كذلك بأن أي دراسة أو تحليل للسياسة الخارجية لبلادنا لا يمكن أن تأتني بمعزل عن السياق الداخلي ومتغيرات المحيط الإقليمي والدولي الذي تتفاعل معه.

السيد الرئيس،

إن قضية الوحدة الترابية للمملكة ستظل في صدارة اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة باعتبارها مصلحة وطنية عليا.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعبر عن ارتياحنا لانتخاب المغرب عضوا غير دائم في مجلس الأمن هذا الاعتراف الذي يؤكد تجاوب المجتمع الدولي مع الإصلاحات العميقة التي دشنتها المملكة، والاعتراف بحضور المغرب المتميز في محيطه الإقليمي والدولي مما يؤهل بلادنا للعب دور ريادي عربيا وإقليميا ويمكن بلادنا من كسب مواقع متقدمة دفاعا عن وحدتنا الترابية ودحض أطروحة الانفصال.

فصوصم وحدتنا الترابية هم في أمس الحاجة اليوم إلى الارتكان إلى منطق السلم والتفاوض لطى هذا النزاع المفتعل.

داعين في هذا الصدد مجلس الأمن إلى الوقوف على حجم الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق المغاربة المحتجزين بمخيمات تيندوف. بسبب التعبير عن آرائهم المخالفة للتوجه الانفصالي ورفضهم للاحتجاز القسري.

إننا نعتقد في فريقنا أن مطلب إعادة النظر في طريقة اشتغال وتعاطي الإعلام العمومي الرسمي مع القضايا والمصالح العليا لبلدنا من حجم قضية وحدتنا الترابية بات مطلباً ملحاً لاسيما في ظل تنامي موجة العداء والتحامل الذي تهجه مجموعة من المنابر الإعلامية في العديد من الدول التي تتبنى نهجا معاديا لكل ماله علاقة بالمصالح العليا للمغرب.

إن حجم الضغوطات بل وكل أشكال المناورات الرخيصة التي تهجها

على تبني رؤى واسعة لتدريس الأوضاع العامة للعالمين العربي والإسلامي وتطوير الحلقات المترابطة مع الإصلاح السياسي والاقتصادي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تكامل وإقلاع حضاري مع تبني خطاب منفتح وعقلاني وإسلام معتدل يتواءم واحترام البناء الحدائي للأمتين العربية والإسلامية.

ونود الإشارة في هذا الصدد بأننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعبر عن قلقنا المستمر إزاء الأحداث الدامية الجارية في سوريا ونأسف لاستمرار انتهاكات وقف أعمال العنف والقتل رغم قرار وقف إطلاق النار اعتبارا من 2012/4/12 .

وهي مناسبة كذلك لننوه بقرار مجلس الأمن رقم 2042 بتاريخ 2012/4/14 والقاضي بإرسال مراقبين دوليين إلى سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار هذا القرار الذي شكل خطوة إيجابية لبويرة موقف دولي حازم وموحد لمعالجة إشكالات الأزمة السورية .

ذلك أن المغرب كان وسيظل في مقدمة الدول المبادرة إلى إعلان انضمامها الكلي والغير المشروط مع العالمين العربي والإسلامي عبر الانشغال بمحمل القضايا التي تحبل بها هذه المنطقة وفي مقدمتها طبعا قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وبهذه المناسبة، نجدد استنكارنا في فريق الأصالة والمعاصرة للسياسات المتطرفة للكيان الصهيوني وسعيه لتحويل القدس وتماديه في ابتداع أساليب استيطانية إمعانا في فرض سياسة الأمر الواقع.

لقد كنا نعتقد أن من شأن كل هاته السياسات المتطرفة للكيان الصهيوني الغاشم أن تلاقي بمواقف وردود أفعال انسجاما مع مواقفكم التي ما فتئت تعبرون عنها في العديد من المناسبات لحظة تواجدكم في موقع المعارضة لكن مع الأسف سرعان ما انكسرت تلك الشعارات والخطابات على صخرة الواقع.

والا كيف تفسرون قبولكم بمشاركة وفد عن هذا الكيان في أشغال الدورة الثامنة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي احتضن أشغالها مقر البرلمان المغربي .

وما هي الظروف التي أملت عليكم القبول بهاته المشاركة؟ فهل هي إشارات إلى قبولكم بالتطبيع!! إننا وبقدر تنديدنا بكل أشكال التطبيع والذي لا نجد له أي تبرير سوى كونه شكل من أشكال التنكر للقضية الفلسطينية، بقدر ما ندعوكم إلى تحمل مسؤوليتكم في التصدي لكل مبادرات التطبيع الذي لا مبرر له سوى خدمة المشروع الصهيوني وغط الطرف عن ما يرتكبه الصهاينة من جرائم ضد فلسطين أرضا وشعبا ومقدسات.

ثالثا: لاشك أن البعد الإفريقي في السياسة المغربية قد أملاه الامتداد الطبيعي والتجدر التاريخي للمغرب في القارة السمراء. وهو ما جعل من قضايا التنمية في إفريقيا أولوية أساسية في نشاطه الدبلوماسي داخل مختلف

- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي.

- توسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم.

- تقوية التعاون جنوب - جنوب.

- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملائمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

إن مجموع التوجهات التي التزم بها المغرب وفاء لاختياراته التي لا رجعة فيها تشكل بالأساس خارطة طريق تملي على الجهاز الدبلوماسي تنزيلها تنزيلا سليما تماشيا مع حجم السلطات والصلاحيات الجديدة الواسعة، التي خولها الدستور للحكومة الجديدة لتحديد التوجهات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إن على المستوى الداخلي أو الخارجي مقارنة مع الدساتير السابقة.

ذات الالتزامات تضعكم اليوم أمام امتحان أجراة وحسن تنزيل مقتضيات الوثيقة الدستورية باعتباركم فاعلا حزبيا على رأس قطاع كان بالأمس القريب من المجالات الخاصة والمحفوظة للملك، لينتقل إلى التدبير المشترك بين الملك والحكومة.

نتمنى صادقين في هذا الصدد أن تكونوا في مستوى اللحظة وان تستشعروا حجم هذا التحول العميق وما لهذا المعطى من دلالات طبعية وستطبع التاريخ السياسي المعاصرة لبلادنا.

إننا ومن منطلق تمثلنا للحظة السياسية والتاريخية وما تحمله من مغزى ودلالات عميقة نود من موقع الإسهام البناء أن نبدي مجموعة من الملاحظات والمقترحات والتي هي في العمق تنزيل لمضامين الوثيقة الدستورية.

أولا: تعزيزا للبعد المغربي باعتباره المجال الطبيعي والحضاري للمغرب وأحد أولويات سياسته الخارجية ندعوكم إلى استثمار مجمل الخصوصيات الجغرافية والتاريخية والثقافية. ونهج سياسة قوامها الواقعية والانفتاح، فطلب التكتل وتوحيد الفضاء المغربي بات مطلبا ملحا بفعل الواقع الجديد والتحويلات العميقة التي شهدتها الخارطة السياسية لدول المنطقة على الصعيد السياسي والاجتماعي وهو ما يملئ على الجهاز الدبلوماسي تعبئة ومضاعفة كل الجهود سعيا لتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومد جسور التعاون في أفق إحياء أسس نظام مغربي كفيل بتحقيق طموحات الشعوب المغربية، المتواشجة اجتماعيا والمتماهية من حيث الثقافة والدين والتقاليد وأنماط الحياة.

ثانيا: إن إسهام المغرب داخل منظمة المؤتمر الإسلامي واحتضانه مقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، ورئاسته للجنة القدس الشريف واحتضانه للعديد من القمم والمؤتمرات. يوضح إصرار المغرب وعزمه الأكيد

المحافل الإقليمية والدولية.

إن ما عرفته هذه العلاقات من تفاعلات سلبية، تمثلت في عجز الاتحاد الإفريقي عن إيجاد حل لمشكل الصحراء وتنكر بعض الدول للدور الإفريقي للمغرب ومناوشتها حول وحدته الترابية، ما رتب انسحاب المغرب منها يجعلنا مطالبين بابتداع أساليب جديدة لاستعادة الدور المغربي كاملا. خصوصا أمام ما يتحمله المغرب جراء تبعات المقعد الشاغر من محمد إضافي لخدمة قضايا إفريقيا، عبر تشتيت مجهوداته في العلاقات الثنائية وبعض التجمعات الجهوية. كما يجب تطوير الفعل الإفريقي للمغرب اتجاه الدول الانكلوسكسونية تعزيزا لرصيد تفاعلاته مع الدول الصديقة الأخرى. وفي هذا الإطار نؤكد تجاوبنا مع موقف المملكة الرسمي الداعي إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي واستتباب الأمن والاستقرار وتأمين خروج سلس وسلمي من هذه الأزمة.

السيد الرئيس،

إن الدعوة إلى تأهيل الجهاز الدبلوماسي وبناء مفهوم خاص للدبلوماسية الرسمية الموازية من المواضيع التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس يتطرق إليها عبر العديد من الخطب الملكية. وأفتح قوسا هنا لأذكر بمقتطفات من هذه الخطب.

"وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن استثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي وإلى التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات واغتنام فرص التعاون والتبادل على الأصعدة الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف وغزو أسواق جديدة وجلب الاستثمارات والتكنولوجيات المتطورة وتحقيق إشعاع ثقافي وطني أكبر.

وإننا حريصون على أن يتواصل العمل بوثيرة أسرع ويتسع نطاقه في إطار منظور استراتيجي شامل ومنهجية جماعية متناسقة ومقدمة مفتوحة على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية من منتخبين على الصعيد الوطني والمحلي وفاعلين اقتصاديين ومنظمات غير حكومية. هذه الدعوات والتوجيهات تستدعي من الجهاز الدبلوماسي ترجمتها وتجسيد مضامينها من خلال:

● مساندة ودعم مؤهلات الدبلوماسية الموازية.

● القطع مع التدبير المغلق لبعض الملفات كالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون الخليجي.

● استثمار العلاقات المتميزة مع الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وتجاوز النواقص التي تعترى علاقات المغرب مع البرلمان الأوروبي الذي يشكل إحدى الدعامات التي يستعملها خصوم وحدتنا الترابية في إطار حرهم الإعلامية ضد المصالح الوطنية لبلادنا.

● الانفتاح على مراكز للدراسات في العلاقات الدولية وتدبير الأزمات

الدولية.

● التوجه نحو القوى الصاعدة في آسيا تنويعا للشركاء الاقتصاديين في إطار تعزيز المكاسب الاقتصادية التي تتيحها الوجهات الكلاسيكية.

● نسج علاقات أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية باعتبارها شريكا أساسيا لتحقيق التنمية البشرية.

● إعادة النظر في قراءات الجهاز الدبلوماسي لمراكز القرار الدولي من خلال إدماج العواصم الجديدة الصاعدة التي أضحت لها تأثير سياسي واقتصادي.

● توفير المعلومات الضرورية المرتبطة بالقضايا الجوهرية للسياسة الخارجية، حيث يعاني المعنيون بتمثيل المغرب في المحافل الدولية، من مختلف أشكال المشورة الفنية والدعم التقني، خصوصا الفاعلون في الدبلوماسية الموازية.

وبهذه المناسبة ندعوكم إلى إعادة النظر في علاقتكم مع المؤسسة البرلمانية ومع ممثلي الأمة على الخصوص .

فإلى متى سيطر هذا المنطق يحكم علاقات من المفروض أن ترقى إلى مستوى التكامل وأي دبلوماسية برلمانية نريد إذا كانت المعلومة الضرورية والأساسية محجوبة عن الفاعلين في هذا المجال.

وكيف سيتأق ممثلي الأمة الدفاع عن القضايا المصرية للأمة في ظل عدم مصاحبتكم ودعمكم للمجهود الدبلوماسي الذي تضطلع به هذه المؤسسة لاسيا واتم تعلمون حجم المناورات والضغوطات الممارسة من قبل أعداء الوطن الذين لا يألون جهدا لتسخير كل الإمكانيات للإضرار بمصالح بلادنا. السيد الرئيس،

تكثسي قضايا الجالية المغربية المقيمة بالمهجر أهمية بالغة بالنظر لتنامي أعداد المهاجرين، هذا الازدياد الملحوظ لأفراد الجالية والتحولات النوعية التي تعرفها، تدعو دبلوماسيتنا لوضع قضاياها على جدول أعمال قطاعكم بقوة.

فالجالية المغربية، بنسجها المدني الفاعل، تطالب اليوم، بتمكينها من حقها الكامل في المواطنة عبر التصويت والترشيح والتمثيل في مؤسساتنا المنتخبة والمشاركة في صنع القرار السياسي، فضلا عن التعامل مع المتطلبات المتزايدة والمشاكل القانونية والصعوبات المسطرية بمزيد من الجدية، ونخص بالذكر هنا:

- نقص إن لم نقل غياب مؤسسات تربوية لتدريس اللغة العربية لأبناء المهاجرين، خصوصا المتواجدين في المدن الصغرى بأوربا .

- التعقيدات والعراقيل التي يلاقها المستثمرون وضعف الدبلوماسية الاقتصادية.

- مشاكل المرأة المهاجرة مع تطبيق مقتضيات المدونة، الطلاق، الجنسية.

تشغل داخل الحكومة وليس خارجها.
ذات التحول يضعكم اليوم أمام امتحان التعاطي الإيجابي مع مضامين الوثيقة الدستورية، وأسئلة التنزيل السليم لاختبارات الديمقراطية والحكمة التي تسعى بلادنا إلى ترسيخها استكمالاً لسيرورة الإصلاحات المؤسساتية والحقوقية.

وإذا كان هذا التحول يؤشر لبداية عهد جديد، فإنه يدفعنا إلى التساؤل، إلى أي حد سينعكس هذا التحول على مضمون السياسات العامة للقطاعات الحيوية التي تشرف عليها وزارة الداخلية.

كيف ستساهم الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية في النهوض بسياسة القرب وبالأمن العام والجماعات الترابية وبالتنمية المحلية والجهوية والإجابة على مختلف الأسئلة الآنية والمستعجلة ذات الصلة بمشاكل المواطنين؟

بهذا الخصوص، نود إثارة بعض الملاحظات الأساسية:

أولاً: حرصاً منا في فريق الأصالة والمعاصرة أن تشكل الحلقة المقبلة من المسلسل الانتخابي لبنة أخرى من لبنات هذا الصرح الديمقراطي الذي ننشده جميعاً، فإن وزارتك مسؤولة عن التحضير الجيد والسليم للانتخابات المقبلة وفتح نقاش وطني حقيقي واستشارة واسعة في إطار منهجية تشاركية قصد توفير الشروط التنظيمية والتشريعية لضمان نجاح هذه المحطة بما يضمن نزاهة وشفافية الانتخابات وإقرار مؤسسات تمثيلية حقيقية وذات مصداقية. وذلك من خلال:

• تمكين الوافدين الجدد على الهيئة الانتخابية من التسجيل في اللوائح الانتخابية.

• إعادة النظر في التعامل مع المشاركة السياسية للمواطنين بنوع من الجدية المطلوبة بدل التعامل معها كحدث موسمي مرتبط بلحظة الانتخابات.

• التسريع بتفعيل ورش الجهوية وإخراج القوانين التنظيمية المؤطرة والمنظمة لها وملاءمتها للإصلاحات الدستورية التي عرفتها بلادنا.

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية الموسعة إحدى الرهانات المصرية والأوراش الهيكلية الكبرى التي تنضاف إلى سلسلة الاختبارات الإستراتيجية والأوراش التنموية التي تسعى من خلالها بلادنا إلى تجاوز كل المعوقات والنواقص التي تعترى مجالات تدبير الشأن المحلي في أفق إرساء أسس الحكامة والتكامل بين مختلف جهات المملكة وتعزيز الديمقراطية المحلية.

إن جلال الملك ما فتى يتطرق لموضوع الجهوية الموسعة عبر العديد من الخطب الملكية وهو ما يعكس الرغبة الأكيدة التي تحدد جلالته لتبني الخيار الجهوي ورسم معالم جمهورية تعكس الخصوصيات والمكونات الحضارية لبلادنا.

ثانياً: بخصوص الجانب الأمني، نود بهذه المناسبة أن نتطرق إلى ظاهرة الانقلاط الأمني وارتفاع معدلات الجريمة بشكل ملفت، في هذا الصدد

- الصمت إزاء وضعية الاتجار في البشر والاستغلال الجنسي، للمغريات في العديد من الدول العربية وأوروبا.

- تنامي موجة العداوة والعنصرية ضد المهاجرين.

- التعاطي السلبي لمجموعة من المنابر والقنوات الإعلامية، خصوصاً الجارة الشمالية لقضايانا الوطنية، وأوضاع المهاجرين المغاربة على الخصوص.

تلكم السيد الرئيس مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا أن نثيرها علاقة بتناولنا لموضوع الجالية المغربية لطرح التساؤل التالي:

ما الذي يحول إلى حدود الآن، دون توظيف صوت ورقة الجالية المغربية، بالخارج وخلق نسج مدني داعم لبلادنا ولحقوقه المشروعة في مختلف العواصم الدولية.

السيد الرئيس،

إن فريق الأصالة والمعاصرة يحثي المجهودات التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مجال الدفاع على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية والإغاثة والإسعاف لضحايا الكوارث الطبيعية على الصعيد الوطني والأزمات الإنسانية خارج ارض الوطن.

ونسجل بارتياح البرامج التي تقوم بها إدارة الدفاع الوطني في مجال تعزيز قدرات الوحدات العاملة بالقوات المسلحة الملكية وتحديث المنشآت العسكرية والتكوين العسكري وتطوير المهارات والتخصصات والقدرات الميدانية وتحديث البرامج التقليدية والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للجنود.

ونريد من هذا المنبر أن نقف وقفة إجلال وإكبار لجنودنا البواسل النائدين عن التخوم المرابطين بصحرائنا العزيزة وباقي تخوم المملكة.

تلكم السيد الرئيس المحترم، كانت أهم الملاحظات والاقتراحات التي كانت محور اهتماماتنا في فريق الأصالة والمعاصرة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية والجماعات المحلية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة الداخلية، وهي مناسبة تفرض علينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نقف وقفة خاصة عند التحول الجذري الذي طال هاته الوزارة التي كما يعلم الجميع أنها كانت في ظل الحكومات السابقة مجالاً خاصاً بالتقنوقراط، لتصبح اليوم بفضل هذا التحول الديمقراطي وزارة عادية

وبخصوص مواكبة الوزارة للجاعات المحلية من أجل تأهيل المرافق العمومية ذات الصبغة التجارية نود تذكركم بأن مجموعة من هذه المرافق تعيش أوضاعا كارثية فأسواق الجملة للخضر والفواكه تتخبط في مجموعة من المشاكل سواء المرتبطة بكثرة الوسطاء وتأثيرهم المباشر على الأسعار أو ما يتعلق بحجم التلاعبات المالية والجباية بسبب غياب التنظيم وسوء التدبير، وتحمل وزارتك القسط الاوفر في هذا الشأن بسبب التغاضي عن كل هذه الظواهر والاختلالات ونطالب في هذا الصدد بضرورة إعادة النظر في تنظيم أسواق الجملة وإعادة هيكلتها وعصرنتها وضمان تغطية متوازنة للتراب الوطني.

إشكالية التدبير المفوض، والاختلالات التي أبان عنها والمشاكل التي طفت على السطح في العديد من المدن التي تعتمد هذا التدبير، وهو ما يدعونا إلى الإلحاح على ضرورة معالجة هذا الموضوع الشائك من منظور مغاير لمجموعة من الاعتبارات، سيما وأنه لم يساهم في التنمية السوسيو-اقتصادية بقدر ما ساهم في اعتناء شركات التدبير.

واسمحوا لي أن أثير مجموعة من الملاحظات في هذا الخصوص:

- هناك تغيب تام للجانب الاجتماعي أثناء الإعداد دفتير التحملات والتعتمد الكبير الذي يطال دفتير التحملات

- الاعتماد على الخبرات الأجنبية وإقصاء الأطر الوطنية

- عدم التزام شركات التدبير المفوض بدفتير التحملات، خصوصا في الشق المتعلق بالاستثمارات والتجهيزات، والبنية التحتية وعدم لجوء بعض رؤساء الجماعات المحلية إلى فرض الجزاءات المنصوص عليها في دفتير التحملات.

- إقصاء الشركات الوطنية من الاستفادة من هذا التدبير على اعتبار أن أغلب الشركات التي استفادت من هذا التوجه هي شركات أجنبية.

- تدني القدرة الشرائية للمواطنين جراء الارتفاع الهول في أسعار فواتير الماء والكهرباء والتطهير.

السيد الوزير المحترم،

يعتبر اللاتركيز الإداري الدعامة الأساسية والضرورية لكل سياسة تروم إنجاح تجربة اللامركزية، وبشكل إحدى أهم الرهانات لبرامج الإصلاح الإداري، كما ترتبط النتائج المترتبة عنه مباشرة بالاستجابة لتطلعات المواطنين والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة على الصعيد المحلي.

لكننا، ومع كامل الأسف، لازلنا نلاحظ بأن النظام الإداري الحالي يطبعه نوع من المركزية، تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات مهمة وبسلطة تقديرية واسعة وبأهم الوسائل المادية والبشرية.

وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هناك نوعا من التباعد بين المهام التي تضطلع بها المصالح الخارجية حاليا، وبين تلك التي يجب أن تفوض إليها في إطار سياسة حقيقية للتركيز الإداري.

نسجل الخصائص الموهول الذي تعرفه التغطية الأمنية في العديد من المدن والمرتبطة بمحدودية الإمكانيات البشرية والمادية والعلمية والتقنية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية أمنية واضحة، أضحت اليوم أكثر ملحاحية لمسيرة التراكبات التي حققها المغرب على مستوى الحقوق والحريات العامة، والتي لم تعد تترك مكانا للمنطق الأمني ولغة العصا التي للأسف سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة عودتها من جديد في مواجهة العديد من الحركات الاحتجاجية السلمية.

بهذه المناسبة، فإنكم مدعوون إلى تعزيز الإدارة العامة للأمن الوطني بموارد بشرية إضافية والاهتمام بأوضاعهم الاجتماعية إنصافا لهم على ما يقومون به من خدمات جليلة لهذا الوطن، نفس العناية يجب أن تطال أفراد القوات المساعدة ورجال المطافئ وأعوان السلطة والإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية إلى حيز الوجود، والأخذ بعين الاعتبار مطالبهم المتمثلة أساسا في تقنين التعويضات وتأهيل الموارد البشرية، والشفافية في توزيع مناصب المسؤولية بناء على الكفاءة والاستحقاق، من أجل وضع حد للإضرابات المتتالية لشغيلة الجماعات المحلية لما لها من كلفة اقتصادية واجتماعية.

ثالثا : المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

لقد أعطى صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهي ورش اجتماعي كبير جعل المواطن في قلب الاهتمامات السياسية العمومية في أفق توفير العيش الكريم له ومحاربة كل مظاهر الفقر والإقصاء والتهيميش والهشاشة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، نثير التساؤلات الجوهرية المرتبطة بتقييم عمل الحكومة في مجال تطبيق هذه المبادرة، وكذا بحجم المشاريع المنجزة والفئات والمناطق المستهدفة.

ففي نظرنا، يجب إعطاء نفس جديد لهذه مبادرة م أجل جعلها دينامية متواصلة، وذلك من خلال تحديد الصعوبات والتحديات التي رافقت تطبيق مشاريع المبادرة، وكذا ضمان استمرارية المشاريع وتمكين الشركاء المحليين من الإسهام في تمويل المشاريع.

رابعا: يعد قطاع التعمير أحد أبرز القضايا التي تدخل في صلب اهتمامنا في فريق الأصالة والمعاصرة، والتي تستوجب في نظرنا فتح نقاش وطني معمق لتسليط الضوء على مجمل الاختلالات التي يعاني منها، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تعدد المتدخلين سواء على المستوى الوطني او على الصعيد المحلي.

- التحايل على القانون من خلال اللجوء إلى مسطرة الاستثناء (Dérogation) في مجال التعمير.

- التوسع العمراني والزحف على المناطق الخضراء وعلى حساب المناطق الزراعية والغابوية.

بلادنا سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد. أما بخصوص دراسة مشروع الميزانيتين المرتبطتين بمجلس النواب ومجلس المستشارين، فقد تم التأكيد على ضرورة بدل المزيد من العناية في تحسين وتجويد المنتج التشريعي وكذا تفعيل الأمل للديمقراطية البرلمانية والدفاع عن القضايا الكبرى للمملكة في كافة المحافل الدولية وفي نفس الاتجاه تمت الدعوة إلى تدعيم آليات المراقبة الحكومية واستغلال كل الإمكانيات المتاحة دستوريا في هذا الصدد.

سيدي الرئيس،

إن مناسبة مناقشة ودراسة مشروع الميزانية القطاعية الخاصة برئاسة الحكومة كانت بحق فرصة لفريقنا لوضع الأصبع على مكامن الخلل في الأداء الحكومي والذي أضحي يستسلم لمنطق الاستمرارية في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الشائكة.

كما سجلنا بذات المناسبة استمرار منطق التهرب من المسؤوليات وتبني التصريحات المتضاربة والفرقعات الإعلامية التي لا طائل من ورائها وبنفس المناسبة سجلنا باستغراب شديد غياب أي تصور حكومي لأجندة الاستحقاقات السياسية المقبلة. كل هذه الأمور توضح أن الحيط الناظم لهذه الحكومة والممثل أساسا في رئاستها لازال تحت وطأة الدهشة التي أفرزتها صناديق الاقتراع وحملت حظه إلى قيادة الحكومة، في حين أن اللحظة التاريخية التي نعيشها تقتضي منه ومن باقي مكونات الحكومة الانطلاق إلى أجراء مضامين الدستور وتزيلها بشكل سليم وقويم.

أيها السيدات والسادة المستشارين،

إن الخيار الديمقراطي الحداثي الذي تبناه بلادنا يستدعي لزاما الارتكان إلى مؤسسات دستورية فعالة وقوية تضطلع بمهام الرقابية في استقلالية تامة. وفي هذا الإطار فبقدر ما نشيد بالدور الهام والمحوري الذي تلعبه المحاكم المالية باعتبارها آليات فعالة وناجعة للرقابة المالية بقدر ندعوها إلى مضاعفة جهودها وتسريع عملية تحضير وإحالة قوانين التصفية وبنفس المناسبة فإننا نثمن الجهود المبذولة من قبل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذا المندوبية السامية للتخطيط وذلك بالنظر للجهودات الكبيرة التي يقوم بها كل في نطاق اختصاصه من أجل تشرح الوضع الاقتصادي والاجتماعي واعتماد مقاربات استباقية في التعامل مع الإكراهات والظواهر السوسيو اقتصادية كما ندعو هاتين المؤسستين ونظرا لما يزرخان به من خبرات وكفاءات إلى المزيد من الانفتاح على المؤسسة التشريعية وكافة مكونات المجتمع المدني.

وارتباطا بمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامية للحكومة فقد لاحظنا في فريق الأصالة والمعاصرة استمرار غياب أي تصور واضح أو منظور شمولي لمعالجة الإشكاليات المزمنة والمرتبطة بمعطى الهاشنة الاقتصادية وصندوق المقاصة وكذا النهوض بالطبقة الوسطى أو محاربة اقتصاد الربيع. هذا فضلا عن خلو برنامج

وإذا كانت الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول، بتاريخ 9 يناير 2002 حول التدبير اللامركز للاستثمار، قد أعطت المثال في هذا الباب من خلال تفويض الحكومة مجموعة من الاختصاصات لولاة الجهات وتحويلهم سلطة القرار الخاصة بالاستثمار، فإننا نلاحظ بخلاف ذلك أن هناك تنافر حقيقي بين نوايا السلطات العمومية التي تشجع على تفويض السلطة للمصالح الخارجية، وبين تردد الإدارات المركزية في تفويض سلطاتها.

ولذلك، فإننا نعتقد بأن خلف الخطاب الإداري المنادي به "اللامركز الفعلي للوسائل والاختصاصات" هناك صعوبات حقيقية من حيث تفويض السلط والتوقيع على أرض الواقع.

تلکم، السيد الوزير، مجموعة من الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في

اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لأعرب باسم فريقتي عن موقفنا بخصوص مجموع الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وهي على النحو التالي :

- البلاط الملكي،
- مجلس النواب،
- مجلس المستشارين،
- المحاكم المالية،
- رئاسة الحكومة،
- الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامية،
- المندوبية السامية للتخطيط،
- وزارة الاقتصاد والمالية،
- وزارة التجهيز والنقل،
- وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد كانت مناقشة ميزانية البلاط الملكي مناسبة جد من خلالها أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة تأييدهم وانخراطهم التام في كل المبادرات التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله. وكذا كافة الأوراش التنموية والدينامية الخلاقة التي أطلقها صاحب الجلالة والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على

وأحلام المغاربة.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2012، وفقا لمقتضيات المادة 48 من النظام الداخلي للمجلس، وهي مناسبة لعرض وجهة نظر فريقنا فيما يتعلق بتقييم عمل الحكومة في هذه القطاعات وكذا تصورنا لمدى فعالية البرامج والاستراتيجيات المعتمدة للنهوض بقطاع العدل وضمان الحقوق والحريات في إطار المواطنة المسؤولة والملمتمة.

ويتعلق الأمر على التوالي بالميزانيات الفرعية لكل من وزارة العدل والحريات (أولا)، الأمانة العامة للحكومة (ثانيا)، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (ثالثا)، الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة (رابعا)، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج (خامسا) والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان (سادسا).

أولا : مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل والحريات

برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم السنوات الماضية أن ثما المجهودات التقنية التي تبذلها الوزارة (تحديث المحاكم كئثال)، غير أننا نهبنا في حينه من مخاطر حجب الجوانب التقنية للإصلاحات البنوية لإدارة العدل والمرتبطة بالجوانب المؤسسية والقانونية في تدبير مرفق القضاء، كما اننا أكدنا ونؤكد ميزانية وزارة العدل في مستوى الأوراش الاستراتيجية الكبرى ذات الصلة بوزارتكم والتي لا مناص عنها لتعزيز دولة الحق والقانون، وبالمقابل يلح فريقنا على أن يكون مشروع الميزانية الفرعية لوزارتكم نموذجاً للشفافية والتقديم الواضح للاعتمادات المرصدة لوزارتكم.

السيد الوزير، لا أحد اليوم، يجادل في مرجعة الإصلاح، والمعبر عنها بوضوح في الخطاب الملكية المتتالية منذ افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء في فاتح مارس 2002، والتي عززها دستور 2011 بإعلاء القضاء إلى مستوى سلطة مستقلة بما يضمن الحقوق والحريات وسيادة القانون في مواجهة الجميع، أشخاص ذاتيين أو اعتباريين بما فيهم السلطات العمومية.

ومنذ 2010 قيل لنا في هاته القاعة من طرف سابقكم أن نصوص

الوزارة من أي بعد استشاري لإصلاح صناديق التقاعد أو تحسين مناخ الأعمال ، ناهيك عن تنزيل مبادئ الحكامة الاقتصادية ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين .

سيدي الرئيس،

لقد احتل قطاع الإسكان والتعمير في مجموعة من البرامج الحكومية السابقة مرتبة الصدارة لكن للأسف الشديد دون تحقيق الطموحات المرغومة، وذلك راجع بالأساس لانعدام بوصلة حقيقية للإصلاح تستحضر الإمكانيات والإكراهات وتشرك كافة الفاعلين المعنيين بالنهوض بهذا القطاع. وللأسف الشديد، يلاحظ بالملحوس من خلال مناقشة بنود مشروع قطاع السكني والتعمير وسياسة المدينة استمرار استنساخ واجترار نفس البرامج الحكومية السابقة رغم ثبوت فشلها وبؤسها على كافة المستويات ابتداء ببرنامج مدن الصفيح مروراً باستقرار ارتفاع تكلفة العقار وظاهرة النوار وعدم توافق وثيرة التطور العمراني مع وثائق التعمير وتصاميم التهيئة. الواقع، أن تغليب المنطق القطاعي وانعدام الرؤيا الشمولية تبقى السمة البارزة لمجال اشتغال الحكومة الحالية، وفي هذا الصدد فقد طالعنا وزارة التجهيز والنقل في شخص وزيرها بخرجات غير مسبوقه تستهدف الكشف عن مكامن اقتصاد الربع في القطاع الذي يديره لكن سرعان ما خفت وهج هذه المبادرة اليتيمة ولم يمتد ليشمل أماكن أكثر تعقيداً وصموداً وأقصد بالذكر الربع في مقالع الرمال والصيد في أعالي البحار .

أما على المستوى العملي والذي يحتوي بناره المواطنين بشكل شبه يومي فلا زالت معضلة عزلة العالم القروي على حالها، وكذا هشاشة البنية الطرقية وصعوبة المسالك وانعدام التشوير وعدم نجاعة مدونة السير في حل معضلة التخفيف من حوادث السير حيث ارتفع عدد القتلى مقارنة مع السنة الماضية بحوالي 11%.

سيدي الرئيس،

إن مطلب الحكامة الجيدة قد أضفى مطلباً ملحا لكل مجتمع تواق إلى مستقبل أفضل وراغب في عقلنة موارده ومؤهلاته الذاتية، في هذا الإطار فقد سجلنا بامتعاض شديد في فريق الأصالة والمعاصرة تلك وزارة الاقتصاد والمالية وتبرهما في إخراج القانون التنظيمي للمالية وذلك في ضرب صارخ لوعودها من جهة ولمبادرات المشرعين التي تصطدم بشكل آلي بتحريك الفصل 77 من الدستور والذي تستعمله الحكومة في كثير من الأحيان بشكل ممنهج وغير قابل لأي تبرير .

كما نغيب على هذه الوزارة عدم مباشرتها لأية إصلاحات ضريبية جريئة تستهدف توسيع الوعاء ذلك أن الثقل الضريبي يتحمل بشكل غير معقول الأجزاء فيما أن هناك قطاعات مريحة لا تتحمل القسط الواجب من المساهمة الضريبية بل هناك قطاعات مريحة غير خاضعة للضريبة بالمرة، كل هذه الأمور تستوقفنا وتساءلنا حول نموذج التنمية الذي تبشر به هذه الحكومة وفيما إذا كان من شأنه الاستجابة ولو بالنزر اليسير لطموحات

وثقافة حقوق الإنسان.

ثانيا: تخليق الحياة العامة:

يدور حديث كثير حول تدخلات وزارة العدل في ملفات الفساد، وهو أمر نشجعه، كلما احترم القانون ووفر شروط محاكمة عادلة لأي متهم، وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب، ولذلك نسائلكم السيد الوزير عن طريقة تعاملكم مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة لوزارة المالية؟ فهل تحال على النيابة العامة المختصة، جميع الأفعال الجرمية المستخلصة من التقارير المشار إليها؟ أم أن فصيلة معينة هي التي تتم إحالتها.

كما يتناهى إلى علمنا عبر وسائل الإعلام، إحالة وزراء تابعين لحزبك، لملفات لها ارتباط بالقطاعات التي يسهرون عليها، على وزارتك، ما هي ضمانات احترام حقوق الأعيان في مثل هاته الحالات؟ نعم لمحاربة الفساد، نعم للشفافية، لكن لا مطاردة الساحرات وإقام القضاء في مشاكل هو في غنى عنها، كما حدث في مآسي محاكمات سنة 1996.

ثالثا: إصلاح العدالة:

علاوة على ما ذكرناه في المقدمة، نشدد في حزب الأصالة والمعاصرة على أن المحاكمة العادلة، تعني سهولة الولوج إلى العدالة والقانون، وصدور أحكام في مدة معقولة، وأحكام يتبعها تنفيذ فعلي لا سيما من قبل الإدارات، وهذا يقتضي، تغيير نمط التفكير والتعاطي مع استعجالية فتح ورش إصلاح القضاء سواء من خلال ملائمة بنياته مع متطلبات الدستور الجديد، وكذا استكمال ملائمة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع التزاماتنا الدولية.

وفي هذا السياق، نجدد تساؤلاتنا لكم السيد الوزير عن ثلاث قضايا أساسية ذات صلة وطيدة بالإصلاح وهي:

1. مدى حضور موضوع الجهوية في تفكير وزارتك؟

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن ورش الجهوية الموسعة، سيحدث تغييرا جوهريا في تدبير الوحدات الترابية للبلاد، وفي العلاقة بين الوحدات من جهة، وبينها والسلطات المركزية من جهة أخرى. غير أننا لا نرى في وثائق الوزارة، ولا في خطاباتكم أي أثر لهاته التحولات المرتقبة. فما هي نظرة الوزارة لمواجهة الاستحقاق؟ وما هي الاستعدادات للملائمة التقسيم القضائي الراهن مع التقسيم الترابي في إطار الجهوية الموسعة؟

أيضا، ألم يصل إلى أسماع الوزارة بأن المغرب قدم مقترحا سياسيا جريئا لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، والمتمثل في "نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتحويل الصحراء حكما ذاتيا" وما تتضمنه، ممارسة سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء داخل الحدود الترابية للجهة اختصاصات قضائية من قبيل إحداث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي

الإصلاح جاهزة، لذا نسائلكم اليوم بإلحاح شديد عن أجندة وطريقة تنزيل إصلاح قطاع العدالة الذي طال أمده، خصوصا ما يتعلق بالقوانين التنظيمية المحددة: النظام الأساسي للقضاة، وانتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وقواعد تنظيم المحكمة الدستورية، ومسطرة الدفع بعدم دستورية القوانين.

فكل ما يتعلق بالعدالة، نأمل أن يكون محطة المساهمة لجميع المغاربة، من خلال تشاور حقيقي، وإشراك جميع الفعاليات مهما كانت مشاربها الفكرية للمساهمة في بناء مؤسسات حماية الديمقراطية.

السيد الرئيس،

سنناقش مشروع ميزانية وزارة العدل انطلاقا من خمسة مداخل:

أولا: تعزيز حماية حقوق الإنسان؛

ثانيا: تخليق الحياة العامة؛

ثالثا: إصلاح العدالة؛

رابعا: ملائمة بنيات الوزارة؛

خامسا: استمرار غياب الشفافية في ميزانية وزارة العدل.

أولا: تعزيز حماية حقوق الإنسان:

أعطى المرسوم المنظم لاختصاصات وزير العدل والحريات، للوزير حق "المساهمة في إعداد السياسة الحكومية في مجال حماية الحريات وحقوق الإنسان والنهوض بها في مجال اختصاصه والعمل على تتبعها وتنفيذها، بتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية.

ومن أجل ذلك، تحدث بوزارة العدل والحريات البنية الإدارية اللازمة لممارسة الاختصاص المذكور".

نسائلكم السيد الوزير عن ازدواجية هذه المهمة مع قطاع حكومي آخر، والمتمثل في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والتي تقوم بنفس الوظيفة؟ وما هي آليات التعاون والتنسيق - إن وجدت - فيما بينكم؟

فيما يخص من مواصلة بلادنا الانضمام والتصديق على الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، نثني على المصادقة على البروتوكول الثالث لاتفاقية حقوق الطفل، والإعلان عن الاستعداد للمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، وبالمقابل نسائلكم السيد الوزير عن موقف الحكومة من البروتوكول الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول المرفق باتفاقية مناهضة التعذيب، والتصديق على اتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية.

ونغتنم هذه الفرصة، لنسائلكم أيضا، عن وضعية التقارير الدورية إلى اللجان الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان، هل تمكنت الدولة المغربية من الوفاء بالتزاماتها، وتجاوزت التأخير البين الذي عرفه وضع التقارير المذكورة وهو ما نهينا الوزارة بشأنه منذ 2010، لأن احترام الآجال المحددة اتفاقيا دلالة على استمرار الدولة في التعبير عن الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بأوضاع

خامسا: استمرار غياب الشفافية في ميزانية وزارة العدل:

أُثِرنا هذا المشروع منذ 2010، ونبينا إلى عدم احترامه للمقتضيات الدستورية الداعية إلى وضوح الترخيص البرلماني في المجالي المالي، غير أن ذلك لم يجد آذانا صاغية لدى الوزارة، ومازالت مستمرة في اجترار نفس الأخطاء، حيث من قراءة الأرقام الواردة في كراسات مشروع ميزانية الوزارة، نلاحظ عدة فقرات يكتنفها الغموض.

ومنها بداية الكراسة المخصصة لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، تشير في غلافها على أنها "ميزانية أولية" هذا يعني أن هناك ميزانية نهائية ستأتي لاحقا، السيد الوزير، أتم البرلماني السابق المحرب هل سبق للبرلمان المغربي أن منح ترخيص، لمشروع قانون أولي، أو مشروع ميزانية أولية؟ ومن أوجه الخلل الأخرى في مشروع ميزانية الوزارة هناك :

1/ ازدواجية المصاريف:

● لوازم المكتب ومواد الطبع والوراق والمطبوعات
المادة 0000 نفقات التسيير

الفقرة 10 - السطر 32 25 مليون درهم

الفقرة 40- السطر 20 200 ألف درهم

● مصاريف الاستقبال والاحتفالات الرسمية

الفقرة 10 - السطر 72 3 ملايين درهم

● مصاريف البروتوكولات وتنظيم التظاهرات

الفقرة 40- السطر 40 2.000.000 درهم

ما الفرق بين البروتوكولات والاستقبال والاحتفالات الرسمية؟

2/ إعانة لفائدة العمال الاجتماعية للموظفين لتحمل مصاريف التكوين

الفقرة 20 - السطر 20 4 ملايين و 500 ألف درهم

من المستفيد من هذا التكوين؟

مخصصات مرصودة لجمعية الأعمال الاجتماعية، ما هي ضمانات نجاعة صرفها؟ كيف ستراقب؟

● مصاريف تزيين وتنظيم الندوات والتدريبات والمؤتمرات

الفقرة 30 - السطر 11 8 ملايين درهم

ما هي حصة كل صنف: تكوين - ندوات - مؤتمرات؟

بخصوص التكوين ، أليس هناك ازدواج مع اعتمادات مخصصة في الفقرة 20/ السطر 20؟

● مصاريف تنظيم أ و المشاركة في الندوات والمؤتمرات

الفقرة 50- السطر 50 400 ألف درهم

الفقرة 15 - السطر 10 800 ألف درهم من نفقات الاستثمار

ما هي ضمانات عدم الازدواج؟

4/ مصاريف المعلومات

للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك. علاوة على إحداث محكمة عليا جمهورية كأعلى هيئة قضائية للنظر انتهائيا في تأويل قوانين الجهة (الفقرات 5-22-23 من المبادرة).

في نهاية مارس القادم تقفل المبادرة سنتها الثالثة، فماذا أعدت الوزارة للملاءمة المنظومة القضائية الوطنية مع هذا المعطى الجديد؟ وما هي آليات فض المنازعات المرتبطة بالشق القضائي المحتملة بين المركز والمركز؟ هذه التساؤلات ليست إلا نموذجاً.

2. إحداث مجلس للبولية:

نلح في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة واستعجالية إخراجه إلى حيز الوجود، أولا من أجل استكمال البناء المؤسساتي القضائي لبلادنا، وثانيا لدوره الحيوي في الضبط (Régulation) الذي يمكن أن يقوم به في النزاعات المحملة بين مؤسسات الدولة في إطار جمهورية متقدمة والتي تدخل في نطاق اختصاصه، أو من خلال آرائه الاستشارية حول القوانين كإجراء استباقي لتلافي حدوث المنازعات.

3. استقلال محكمة النقض:

من خلال قراءتنا لمواد ميزانية التسيير في مشروع الوزارة، لم نثر على اعتمادات مخصصة لمحكمة النقض، باستثناء إعانة التسيير المرصودة لمركز النشر والتوثيق القضائي المرتبط بالمحكمة (300 ألف درهم).

السيد الوزير، تجدر الإشارة إلى أننا في حزب الأصالة والمعاصرة نطمح إلى تكون محكمة النقض فعلا هرا للمؤسسة القضائية المغربية، وأن توفر لها جميع الإمكانات المادية والبشرية لممارسة مهامها، وحتى تكون في مستوى، ولها نفس رمزية نظرائها في الدول المتقدم.

لنا نلح أن تكون المحكمة مستقلة في تدبيرها المالي والإداري والمربط وظيفيا بالعمل القضائي، وبالتالي يجب أن تكون ميزانيتها في باب التسيير منصوب عليها صراحة وباسم المؤسسة، لأنه من غير المعقول أن نصوت على اعتمادات ولا نعرف الكيفية التي ستصرف بها، فدستوريا ، هذا مخالف للتخصيص البرلماني للحكومة في مجال الميزانية.

كما أنه لا يجوز أن يبقى هرم القضاء المغربي تحت إمرة الوزارة، والوزير يمين عليه بما يريد، ففي ذلك مس باستقلاله وهيئته ورمزيته.

رابعا: ملاءمة بنية الوزارة:

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات القبلية للملاءمة النصوص المنظمة لاختصاصات وزارة العدل، لا سيما المفتشية العامة للوزارة مع مقتضيات الدستور لأن النصوص المذكورة تشكل تدخلا في تسيير شؤون القضاء من خلال خضوع جميع المديريات والمفتشية العامة لسلطة الوزير، وتجاوز صلاحياتها بكثير مجال التسيير والإدارة إلى التدخل المباشر في أعمال السلطة القضائية، ناهيك عن عدم انسجام في اختصاصاتها أو في علاقاتها مع مؤسسات ذات صلة وثيقة بوزارة العدل، كالمعهد العالي للقضاء.

للسادة المستشارين والمستشارات بممارسة حقهم الرقابي، ومنح تراخيص برلمانية واضحة ومحددة، وبالتالي، فنقص المعلومات والاطلاع كما ثابت فقها وقضاء في المجال المالي، يعد بمثابة مس بحق دستوري، مما يجعل الشكوك تحوم حول دستورية المقتضيات المعنية، والتي يحتفظ فريقنا بحقه في إثارته إذا ما دعت المصلحة العامة ذلك .

تساؤلات وملاحظات ذات طبيعة تقنية ترتبط بالمنظومة القانونية والمؤسسية وإصلاح السياسة الجنائية والنهوض بحقوق الإنسان:

- إذا كانت دعوة وزير العدل إلى حوار وطني حول إصلاح العدالة الهدف منه الخروج بتوصيات من أجل إصلاح منظومة العدالة والقضاء فإن الجهة المختصة بذلك تتمثل في المجلس الأعلى للسلطة القضائية تطبيقا لمقتضيات الفصل 113 من الدستور الذي ينص على أن المجلس المذكور هو المختص بوضع تقارير حول وضعية القضاء ومنظومة العدالة، ويصدر التوصيات الملائمة بشأنها، كما يصدر بطلب من الملك أو الحكومة أو البرلمان الآراء المفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدء فصل السلط.

- التأكيد على وجوب إلحاق المفتشية العامة لوزارة العدل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية حتى لا يكون تحت يد وزارة العدل باعتبار جهازا المفتشية العامة يشكل قمة التدخل المباشر للسلطة التنفيذية في اعمال السلطة القضائية.

- العمل على المصادقة على البروتوكول الثاني الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقة بمنع عقوبة الإعدام انسجاما مع مقتضيات الفصل 20 من الدستور.

- نسخ مجموع المقتضيات التشريعية التي تتركس تدخل السلطة التنفيذية عن طريق وزير العدل في أعمال السلطة القضائية انسجاما مع أحكام الدستور الجديد ومن الأمثلة على ذلك، مقتضيات الفصل 382 من قانون المسطرة المدنية التي تنص على أنه "يمكن لوزير العدل أن يأمر الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بأن يحيل على هذه المحكمة بقصد إلغاء الأحكام التي يتجاوز فيها القضاة لسلطاتهم" وكذا إلغاء صفة وزير العدل كرئيس للنيابة العامة ومنحها للوكيل العام للملك لدى محكمة النقض.

- ضرورة نسخ بعض نصوص القانون الجنائي الماسة بقرينة البراءة كالفصل 529 الذي يقرر مبدأ هجين لا سند له ولا اصل قوامه أن الأصل هو الإدانة.

- وجوب الانتقال من عدالة اتهامية إلى عدالة تحقيقية قائمة على مبدأ "الأدلة سيدة الاعتراف" لا العكس.

- التحسيس بالآثار السلبية للاستعمال المنهج للاعتقال الاحتياطي

- ضرورة ملاءمة التشريع الوطني مع معاهدة منع الميز العنصري بإعلان بطلان أي جمعية تحرض على التمييز حيث يكون مصيرها الحل.

ميزانية التسيير

بيان المصلحة	الفقرة	السطر	الاعتماد المرصود
مصاريف صيانة العتاد المعلوماتي والمنظومة المعلوماتية	10	41	1 مليون درهم
شراء لوازم للعتاد التقني المعلوماتي	10	43	3.500.000 ملايين درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	10	44	20.000.000 درهم
شراء واقامة وإدماج العتاد والبرامج المعلوماتية	50	21	200 ألف درهم
شراء لوازم معلوماتية	50	30	200 ألف درهم

ميزانية الاستثمار

دراسات معلوماتية	11	82	513 ألف درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	11	81	2 مليون درهم

الحساب المرصد لأموال خصوصية

بيان المصلحة	الفقرة	السطر	الاعتماد المرصود
دراسة معلوماتية	20	22	2.000.000 درهم
شراء لوازم للعتاد التقني المعلوماتي	20	43	14.000.000 ملايين درهم
شراء عتاد معلوماتي وبرامج معلوماتية	20	21	10.00.000 درهم
التعويضات الممنوحة للموظفين...	30	21	40.000.000 درهم
التعويضات الممنوحة للموظفين	30	22	80.000.000 درهم

● أليس هناك ازدواج مع اعتمادات المرصودة في نفقات التسيير لا سيما النفقات المشار إليها في الفقرة 50 السطر 21؟

● ما الفرق بين العمليات الواردة في الفقرة 10 ونظيرتها الواردة في الفقرة 50 من نفقات التسيير؟

ما الفرق بين التعويضات الممنوحة للموظفين وأعوان كتاب الضبط طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل والواردة في الفقرتين 21 و 22 من الفقرة 30 من الحساب المرصد لأموال خصوصية؟ أليس في ذلك ازدواجية؟

تكتنف الاعتمادات المذكورة ضبابية كبيرة، ونعتبرها عمومية لا تسمح

حق المخالفين.

المعاقبة الإدارية والجنائية لكل من ثبت عليه إخفاء ما ترتب من الخسائر البشرية وعلى الاستعمال المفرط للقوة أو من قام بتزوير أو تدمير أو التستر عن ما حصل من تجاوزات أو وثائق متصل بها.

ثانيا : دراسة مناقشة مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة

برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس المحترم،

السيد الأمين العام للحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الأطر،

السيد الأمين العام،

انطلاقا من طبيعة المهام الموكولة إلى الأمانة العامة للحكومة فهي توجد في ملتقى جميع مؤسسات الدولة باعتبار مهمتها الأساسية تكمن في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي بذلك تضطلع بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقتها لأحكام الدستور وعدم منافاته مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل وكذا ترجمته إلى اللغة الفرنسية، علاوة على كونه المستشار القانوني للحكومة ويسهر على تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة، كحق تأسيس الجمعيات وكذا منح التراخيص لمزاولة بعض المهن المنظمة واختصاصات أخرى.

والملاحظ أن وضعية الأمانة العامة للحكومة عوض أن يقتصر على ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية قبل عرضها على المناقشة وفي حدود ما هو تقني وقانوني صرف، أصبحنا أمام مؤسسة ضابطة ومتحكمة ومؤثرة على العمل التشريعي وكالمحكمة لوتيرة المنتوج التشريعي.

السيد الرئيس،

وعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بحماية وزاراتكم باعتبارها قاعدة صلبة لنجاح واستمرارية الجهاز التنفيذي، اسبحوا لنا أن نتقدم ببعض الملاحظات، التي نتمنى استحضارها لتنضاف إلى المجهودات المبذولة من طرفكم، والتي ستساهم في بلورة وظيفة عمل الأمانة العامة للحكومة قصد المواكبة القانونية للمشاريع والبرامج المتعلقة بالسياسيات العمومية وملاءمة الترسنة القانونية المغربية مع أحكام الدستور والالتزامات المضمنة في البرنامج الحكومي.

وفما يخص ملاحظتنا في فريق الأصالة والمعاصرة، فيمكن إثارتها على الشكل التالي:

● مدى تفعيل مقتضى الدستوري المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة خاصة الولوج إلى المعلومة القانونية والتوثيق واعتبار تعميم المعلومة

- المطالبة بإعادة النظر في الإطار التنظيمي لمؤسسة الطب الشرعي وربطه مباشرة بسلطة النيابة العامة وكذا الإطار القانوني لحجية تقارير الطب الشرعي في إطار تطوير آليات العدالة الجنائية.

- العمل على إدخال تعديلات على النصوص المتعلقة بالحريات العامة لملاءمتها مع منطوق وروح الدستور الجديد والممارسة الاتفاقية الدولية قصد تقنين ممارسات التدبير السلمي للمجال العمومي.

- نسجل ضرورة العمل على تفعيل الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في التغيير والتظاهر السلمي، حق التجمع، حرمة المسكن واحترام الحياة الخاصة للأفراد بالقدر الكافي ضد أية تقلبات للعمل التشريعي والتنظيمي والإداري العادي وها أتم السيد الوزير المحترم بعد ولوجكم واد الحكومة تسعون إلى تقييد حرية التظاهر السلمي بعد أن شاركتم منذ أمس القريب في واد المعارضة في مظاهرات حركة 20 فبراير بدون ترخيص، وبهذا حق فيكم قول الله تعالى في سورة الشعراء: "الشعراء ، يتبعهم الغاؤون، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون ما لا يفعلون".

- نسجل ضرورة عصنة التدخل الأمني وتأهيل أجهزته خاصة أن ضباط الشرطة القضائية يوجدون تحت سلطة وإمرة النيابة العامة من خلال اتخاذ تدابير وقائية تتماشى والاختيار الديمقراطي باعتباره من الثوابت الوطني في دستور فاتح يوليوز 2011، والقطع مع الأمن المعتمد على العنف بعد رصد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بداية عهد الحكومة الحالية تجسدت في أحداث تازة وبنى بوعياش وبوكيدارن بالحسيمة وسيدي إفني من ترويع للمواطنين ليلا واقتحام المنازل دون التقييد بالشكليات المطلوبة قانونا وبعدم التناسب بين الدفاع والاعتداء وكذا الإفراط في استخدام القوة في حق المتظاهرين الأمر الذي يمكن معه إثارة المسؤولية السياسية والقانونية للحكومة الحالية مع ما يترتب عنه ذلك من جبر الأضرار التي تسبب فيها الشخص المعنوي العام، وتجدر الإشارة هنا أن حرية التظاهر السلمي مقيدة بعدم التجاوز أو التعسف في ممارسة فالقانون اسمي تعبير عن إرادة الأمة ويجب على الجميع الامتثال له، إضافة إلى أن الجميع مواطنين وسلطات عمومية ملزمون بالتقيد بأحكام القانون تطبيقا لمنطوق الفصل السادس من الدستور الجديد.

- ضرورة الإشراف السياسي للبرلمان على عمليات الأمن وحفظ النظام العام وذلك بنشر تقارير عن العمليات الأمنية التي تبقى تحت مراقبة وإشراف النيابة العامة وعما خلفته من خسائر وأسباب ذلك والإجراءات التصويبية المتخذة خاصة تلك المتعلقة بالأحداث السالفة الذكر، مع الالتزام بنشر بعد كل عملية من هذا النوع تقريرا مفصلا عن الوقائع والعمليات والحصيلة وأسباب ما حصل من الشطط أو التجاوز ومآل المتابعات في

● نسجل النقص الحاصل في استفادة التشريع القانوني من الاجتهادات القضائية، رغم كونها تقدم خدمة هامة على مستوى إنتاج قواعد قانونية جديدة، لذا ندعو إلى ضرورة استثمار هذه الاجتهادات خدمة للترسانة القانونية ببلادنا .

وفي نفس الاتجاه نطالبكم السيد الأمين العام للحكومة بالعمل على تحيين بعض النصوص القانونية التي يعود تاريخ إصدارها إلى عهد الحماية الفرنسية بالمغرب، والتي لازالت سارية المفعول إلى الآن، فبالإضافة إلى كونها لم تعد تسير التطورات السريعة التي يعرفها مجتمعنا والناجمة عن العولمة وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فهي تشكل مساسا بالنظام السياسي والدستوري للدولة وبالنظام العام المغربي حيث سبق للمجلس الأعلى سابقا محكمة النقض حاليا أن أبطل مفعول عدة نصوص قانونية لمساسها بالنظام العام المغربي كذلك المضمنة في ظهير الوضعية المدنية للفرنسيين والمقيمين بالمغرب، بالإضافة إلى نصوص تشريعية تحمل إصدار الأمر بتنفيذ القانون من طرف المقيم العام الفرنسي بالمغرب كظهير 24 ماي 1955 بشأن عقود كراء الأملاك أو الأماكن المستعملة للتجارة أو الصناعة أو الحرف، وهو ما يثير مسألة استمرارية البعد الاستعماري داخل المنظومة التشريعية.

● نتساءل عن الأسباب الكامنة وراء تأخر الأمانة العامة للحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية لقوانين تعتبر جد هامة مثل قانون الإطار لحماية البيئة، والمرسوم التطبيقي الذي يهم إحداث معهد لتكوين المحامين ضمن القانون المنظم لمهنة المحاماة؟

ثالثا : مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

انتقل إلى مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وأول مسألة تجدر الإشارة إليها بخصوص هذا القطاع هي المهام الجديدة التي أنيطت بهذه الوزارة في مجال المجتمع المدني، وكلنا يدرك الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية ، وهو دور المكمل للمؤسسات الحكومية بكونه يشكل حلقة وصل بين المجتمع والدولة عبر تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة مسبقا ونقله لاحتياجات الأفراد ومطالبهم إلى الفريق الحكومي . وكلنا يعلم كذلك أن المغرب قد فسخ المجال ومنذ وقت مبكر المجال لميلاد مجتمع مدني برهن من خلال ديناميته ومبادراته ومشاركاته الحثيثة في النشاط العام للدولة والمجتمع على طاقات كبيرة ووثيرة للعمل متسارعة وذكاء لافت في تطوير بنيتة الفلسفية والأدبية

القانونية قاعدة ينبغي وضعها رهن إشارة الباحثين والمختصين في الموقع الالكتروني لوزارةكم قصد إشاعة الثقافة القانونية ومواكبة الإصلاحات التشريعية التي تعمل الحكومة الحالية على إعدادها، وفي هذا الصدد نتساءل:

- حول نسبة الولوج والانخراط في الجريدة الرسمية الورقية؟

- وعن إمكانية فتح أبواب التسجيل والانخراط بالبوابات الالكترونية؟ وفي إطار تحديث المنظومة القانونية ببلادنا نلح على:

● ضرورة مواكبة الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة لكل التعديلات والمراجعات الجزئية لبعض النصوص القانونية من اجل تمكين أهل الاختصاص وعموم المواطنين من الإطلاع على قوانين محينة على غرار الموقع الالكتروني لوزارة العدل والحريات لترسيخ مبادئ الحكامة القانونية الناجمة والمواكبة والمتطورة.

● وضع خطة استعجالية لتحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفة للدستور

● ضعف التواصل والانفتاح على المحيط البرلماني والأكاديمي من خلال تنظيم ندوات ولقاءات تسهم في مواكبة وتقييم مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم الترسانة القانونية على ضوء السياسات العمومية المتخذة في مختلف المجالات.

● نتساءل عن غياب آلية لتتبع درجة تطبيق النصوص القانونية ومدى ملاءمتها للتحويلات التي تعرفها القوانين المقارنة في الدول التي تنتمي إلى العائلة القانونية الرومانية التي ينتمي إليها القانون المغربي.

● عدم تجسيد ما جاء به البرنامج الحكومي بتفنية قدرات الأطر والكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية المشتغلة بالأمانة العامة للحكومة وبمختلف القطاعات الوزارية نظرا لعدم كفاية الإجراءات المتخذة وضعف نسبة التكوين على مستوى هيئة المستشارين القانونيين (15 مستشار قانوني شرع في تنفيذه منذ شتنبر 2010 لفترة تكوين تمتد لسنتين) وهزالة نسبة تعيين المستشارين القانونيين بمختلف القطاعات الوزارية لدعم تأطير المصالح القانونية بها بمعدل مستشار واحد لكل قطاع وزاري.

● نسجل القلة الحاصلة في عدد المسودات المتوفرة على الموقع الالكتروني أمام طلب رأي العموم من المواطنين المهتمين بالمجال القانوني. لذا نطالب بضرورة نشر كل مسودات المشاريع قوانين لمختلف القطاعات الحكومية على الموقع الالكتروني حتى تتحقق بشكل أوسع الغاية المرجوة من هذه الخدمة. وفي علاقة بذلك نتأسف لغياب تقرير مفصل في عرض السيد الأمين العام للحكومة بخصوص الإحصائيات التي ترصد الترسانة القانونية وتشخيص خريطة التشريع ببلادنا.

الكتابية من طرف الحكومة وتجاهلها بعض الأحيان تقديم أجوبة عنها .
وندعو السيد الوزير المكلف بالقطاع ووفق ما التزمت به الحكومة إلى التعامل بشكل متوازن وأن لا تغلبوا التعامل مع ملف المجتمع المدني على حساب العلاقات مع البرلمان، والعمل على تقوية دور المؤسسة التشريعية في إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية والتنزيل الصحيح والسليم لمقتضيات الدستور .

إن ما ننبه إليه اليوم هو نابع من تجربتنا داخل المؤسسة التشريعية، إذ لامسنا العديد من المعوقات التي تحول دون قيام ممثلي الأمة بالأدوار المنوطة بهم، فارتباطا بالجانب المتعلق بالتشريع سجلنا ممارسات حكومية سلبية تمثلت في عدم الانفتاح بالشكل المطلوب والإيجابي على التعديلات التي تقدم على النصوص التشريعية بالرغم من أهميتها، بالإضافة إلى إحالة الحكومة لمشاريع قوانين في وقت ضيق وعدم احترامها لشروط الصياغة السلمية، بحيث لم يكن يتسنى للبرلمان دراستها بالشكل الكافي مما ينعكس سلبا على جودة التشريع كما سجلنا ضعف الاستجابة على مستوى مقترحات القوانين وطلبات اجتماع اللجان وكذا طلبات القيام بالمهام الاستطلاعية .

دائما وفي إطار تحسين مردودية العمل البرلماني، فإن الحكومة مطالبة بتسهيل ولوج السادة البرلمانيين للمعلومات التي يحتاجونها مهما كانت خصوصيتها، بل وهي ملزمة بالاستجابة لهذا المطلب الأساسي في إثراء العمل التشريعي.

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية نسجل بعض الاختلالات منها غياب التنسيق بين مجلسي البرلمان من جهة والحكومة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يظهر جليا عند حضور المؤتمرات والندوات بالخارج، وهو ما ينعكس سلبا على صورة البرلمان المغربي بالخارج .

ونؤكد في هذا الباب على أن الدبلوماسية البرلمانية في حاجة إلى إمكانيات مادية وأدبية ومرجعية ولوجيستية، لكون المؤسسة التشريعية أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى للعب دور دبلوماسي حقيقي بمختلف أبعاده، لأن البرلمانات على المستوى العالمي أصبحت فاعلا مؤثرا في السياسة الخارجية عبر المشاركة والمواكبة والحوار والتفاوض والمبادرة .

رابعا : مناقشة الميزانية الفرعية

لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السادة الاطر،

السيد الوزير، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة وكباقي مكونات مجلسنا الموقر نعتبر هذه المناسبة فرصة سانحة لمناقشة عمل الحكومة بخصوص

والواقعية ، خاصة دفاعه المستميت عن الديمقراطية وعلى الحفاظ على الحريات العامة وعلى المكاسب في مجال حقوق الإنسان .

مدعوة لبذل مجهودات كبيرة في هذا المجال نظرا لغياب سياسة وطنية مندمجة وإطار مؤسسي في مجال المواطنة المدنية، فرغم وجود محاولات قطاعية ووثيقة دستورية ، إلا أنه لا توجد أية وثيقة رسمية تجسد التزام الحكومة في مجال المجتمع المدني والتي ينبغي أن تحدد القيم الأساسية والمرجعيات المحددة لعمل الحكومة وعمل المجتمع المدني في هذه المجال . ذلك أن علاقة المجتمع المدني والحكومة قامت وتقوم على المواجهة والصراع والندية ، على النفي والاستبعاد واللامبالاة بين الطرفين، لكن اليوم وعلى ضوء مقتضيات الدستور ، على الوزارة أن تجعلها علاقة تقابل وتكامل وتواصل لا رغبة في الرصد والضبط من أجل غاية في نفس يعقوب، وعليها كذلك أن تؤهله لكي يصبح سلطة تقف بكل جرأة وصمود في وجه كل من يروم إلى العبث بقيم الديمقراطية والمس بحقوق الإنسان أو مصادرة الحريات .

في إطار بناء أساس متين لإدارة القرب والحكمة الجيدة، ندعو الحكومة إلى انتهاز سياسة اللاتركيز بإحداث مندوبيات جهوية لتسهيل مأمورية المجتمع المدني في التواصل مع الوزارة الوصية .

كما أن المجتمع المدني وفق مقتضيات الدستور الجديد مطالب بنقد ذاتي لتحسين ذاته ضد أي استعمال قد يلقي به في أحضان الاختناء غير المشروع أو التميع نتيجة خدمة أجندة سياسية أو أجندة خارجية قد تساهم في فقدان الثقة في هذا المكون المجتمعي ذي الطابع التطوعي لمؤسسات أريد لها الدعم وليس شيئا آخر .

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالشق المتصل بمهام هذه الوزارة بخصوص العلاقة مع المؤسسة التشريعية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرجع بكم بالإضافة إلى المقتضيات الدستورية الجديدة التي همت اختصاصات وهيكلية مجلسي البرلمان، إلى مضامين الخطابات الملكية التي تعتبر خارطة طريق حقيقية للإصلاح .

الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول مدى التقاط الحكومة للإشارات الملكية وعن مدى جاهزيتها لتفعيل مضامين هذه الإشارات في الجوانب المتعلقة بإصلاح مجلسي البرلمان وفق المقتضيات الدستورية الجديدة ؟

ارتباطا بموضوع الرقابة، فإننا ندعو إلى تفادي النمطية والطرق المألوفة في تعامل الحكومة مع هذا الاختصاص الهام المنوط بممثلي الأمة، وتجاوز ظاهرة الغياب غير المبرر للسادة الوزراء - التي طبعت الولايات البرلمانية السابقة - في الجلسة العامة المخصصة للأسئلة الشفوية. وندعوكم، السيد الوزير، إلى تحمل مسؤوليتكم والوقوف على هذه الظاهرة بصفتكم منسقا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية .

كما ننبه الحكومة إلى تفادي بعض السلوكات الحكومية التي سادت سابقا بخصوص عدم احترام الآجال الدستورية القانونية للإجابة عن الأسئلة

● فيما يخص علاقة الإدارة بالمرتفق ومبدأ تقرب الإدارة من المواطنين، نسجل بأن هذه العلاقة لازالت تشوبها العديد من التعقيدات، سواء على مستوى استقبال المواطنين أو على مستوى تبسيط المساطر الإدارية، وذلك أن نسب عديدة من المواطنين يصعب عليهم اللجوء إلى الخدمات الإدارية بسبب تعقيد المساطر الإدارية وفي ظل محدودية جهود وتحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، الأمر الذي يحول دون استفادة المواطنين من خدمات الإدارة.

● نعتقد جازمين بأنه لا يمكن تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتحقيق مبدأ تقرب الإدارة من المواطنين دون إقرار اللاتركيز الإداري الذي لازال متخلفا بالنظر إلى الأشواط الهامة والمتقدمة التي قطعها نظام اللامركزية الذي سارت فيه بلادنا بخطى متقدمة وهي بصدد تطبيق الجهوية الموسعة.

● في مسألة عقلنة التدبير العمومي وترشيد هياكل الإدارة نرى بأن الاستشارات في مجال الحكامة مع خبرات أجنبية سيكون إضافة نوعية للوظيفة العمومية.

● على مستوى التخليق، لازالت هناك اختلالات تجدرت حتى أصبحت ثقافة وتفرض تكثيف الجهود وأن لا نكتفي بكتابة التقارير التي تبقى حبيسة الرفوف بل يجب تحريك المساطر الزجرية.

● إن المواطن، السيد الوزير، يعاني من المساومات، لذا يجب سن آليات للضبط وللمتابعة التأديبية، يتم إدراجها في مدونة للقيم الإدارية، تتضمن مبادئ تشمل الحياد، وتفرض سلوكيات المهنية والنزاهة في تدبير الملفات والزمن الإداري. ومن أجل تفعيل الرقابة الداخلية، يجب وضع لائحة للتقييم في مكتب الاستقبال والإرشاد وخط هاتفي للتبليغ عن المساومات أو عن الشطط في استغلال النفوذ لإشاعة ثقافة المساواة وروح المواطنة.

● محاربة الرشوة لا يمكن أن تكون لها نجاعة إلا في ظل مقاربة شمولية، فالحكومة تنتظرها الكثير من الجهود لتأكيد إرادتها في مكافحة الرشوة وتحجيم مواطن الفساد، وقف هنا عند المادة 18 من قانون الوظيفة العمومية، التي تتعارض مع الحق في الوصول إلى المعلومات الذي بات اليوم أحد المؤشرات الأساسية للشفافية. لذا، ينبغي التنصيص بوضوح على مدلول السر المهني، وكذا العمل على تفعيل الحقيقي لقانون حماية المبلغين عن الفساد ولتحفيز المواطنين على القيام بهذه المبادرة.

● الإضراب حق دستوري لكن في فترات الإضرابات تعرف بعض مصالح الإدارة العمومية تعثرا وشللا. لذا، يجب التفكير وعلى وجه الاستعجال في خلق خلايا للبت في الملفات مع التفويض في التوقيع والاختصاص في الوثائق المستعجلة خاصة في أوقات الذروة أو بالنسبة لخدمة الجالية المغربية بالخارج التي تعيش تحت إكراه الوقت.

قطاع الوظيفة العمومية هذا القطاع الحيوي الهام الذي يرهن مستقبل البلاد، وهو محط أنظار كل متتبع، وطنيا ودوليا، لمسار تطورها وذلك لكون إصلاح الإدارة وتحديثها يأتي في مقدمة الإصلاحات والاوراش الكبرى لكونه يرتبط بالاوراش الإصلاحية لمجموعة من السياسات العمومية كتلك المتعلقة بتخليق الحياة العامة ومحاربة الرشوة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتلك المتعلقة بالحكمة الجيدة والسياسة المتبعة في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق، وعلى وجه الخصوص تحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتبسيط المساطر وتطوير الإدارة الالكترونية وتعزيز الشفافية. كل هذا يجعل من الإدارة مفتاحا لجلب الاستثمارات الوطنية والاجنبية، ومفتاحا لتحقيق التنمية والشفافية وتكريس المواطنة، وانطلاقا من هذا المفهوم الاصلاحي والتحديثي سنناقش مشروع ميزانية هذا القطاع من خلال إبداء الملاحظات التالية:

● رغم ما استعرضتموه علينا في تقديمكم، السيد الوزير، من برنامج عمل الوزارة الذي يتضمن استراتيجية لتحديث الإدارة، إلا أن ضعف الإمكانيات المالية ومحدوديتها المصودة لوزارتكم تفيد بأن الحكومة غير مبالية بجسامة وأهمية إصلاح الإدارة والذي قد تكون له أولوية على بعض المشاريع الاقتصادية الأخرى.

● الإدارة العمومية لازالت تعاني من تباطؤ خدماتها مع مركزية القرار، ومطلب تحسين علاقة الإدارة بالمرتفق لازال واردا بحدة عند عموم المواطنين في انتظار تفعيل الجهوية واللاتمركز الإداري الذي يرد ذكره في كل المخططات لكن الإرادة وحدها لا تكفي لكن تحتاج إلى تفعيل وفق مساطر محددة واجراءات مستعجلة وآنية.

● إن ترسيخ الحكامة العمومية وتحديث الإدارة وتخليقها يبقى شرطا ضروريا لضمان أساس متين للتنمية المستدامة، إلا أن هذا الهدف يبقى رهينا بمدى قدرة الحكومة على تجاوز القصور الحاصل في مجال تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد الذي تبنته شعارا لها، بمدى قدرتها على القيام بمراجعة شاملة لنظام الوظيفة العمومية وتحقيق التحديث واللاتمركز الإداريين.

● إن أداء الإدارة وفعاليتها يعتمد على الموارد البشرية التي تحتاج إلى جانب المحفزات المتعلقة بالترقية، التي يجب أن ترتبط بالمردودية، إلى الإنصات لانتظاراتها، إلى التكوين المستمر الذي يجب أن يستقي مرجعيته من أحدث تقنيات التدبير الإداري وفق منهجية القطاع الخاص للتعامل مع المواطن بمنطق الزبون.

● الحكومة مطالبة، وعلى وجه الاستعجال، بوضع قانون للإضراب وإعادة النظر في نظام الصفقات العمومية، وفي مسطرة نزع الملكية، إضافة إلى صياغة جديدة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية وتسطير معطيات شفافة للمباريات المهنية للارتقاء بالكفاءات وفق مبدأ الاستحقاق.

من طرفكم منذ توليكم تسيير قطاع السجون، فإن واقع المؤسسات السجنية لا يمكن أن يوصف إلا بالكارثي ولا زال بؤرة سوداء تعج بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في غياب الحد الأدنى لشروط التأهيل والإدماج وانعدام ظروف ملائمة للإيواء والأمن، وبالرغم من الرفع من المساحة المخصصة لكل سجين من 1,41 متر مربع سنة 2008 إلى 1,64 متر مربع سنة 2011 في مسافة بعيدة عن المعايير الدولية انطلاقاً من الهندسة الإحصائية التي تحدد المساحة في 9 أمتار لكل سجين وبالتالي فالمؤسسات السجنية تعيد إنتاج الإجرام ولا تساهم في تأهيل وإعادة إدماج السجناء، فحوالي 50% من المفرج عنهم هم حالات عود إلى ارتكاب الجريمة، كما أن حوالي 40% سنة 2011 هم سجناء احتياطيين، الأمر الذي يساهم في تكريس أزمة اكتظاظ السجون.

السيد المندوب العام،

إن شرط السلامة داخل المركبات السجنية التزام قانوني بتحقيق نتيجة تتمثل في الحماية الجسدية والنفسية للسجناء داخل المركبات السجنية، تثار بمناسبة الأضرار الناجمة عن تدبير مرفق السجون، كما يعتبر رئيس المؤسسة السجنية المسؤول عن فرض النظام والأمن والرقابة، داخل المركب السجني التابع له وهو في ذلك معرض للمساءلة التأديبية في حالات حدوث حرائق أو فرار السجناء من المؤسسة بسبب الإهمال أو عدم مراعاة النظم أو القوانين الجاري بها العمل، علاوة على إمكانية المتابعة الجنائية.

الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل حول وجود إحصائيات دقيقة ومفصلة حول عدد السجناء المصابين بأمراض خطيرة أو مزممة ونسبة الانتحار وحالات الفرار من السجون وعن حالات الأضرار التي تتسبب فيها الحرائق داخل المؤسسات السجنية وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية (مثال ذلك فاجعة نزلاء الغرفة 10 الجناح 4 بالمركب السجني بعكاشة بالدار البيضاء بتاريخ 2002/12/26)، وحالات الضرب والجرح وجرائم القتل العمد داخل المؤسسات المذكورة في إطار تفعيل حق المواطن في الحصول على المعلومة وليمكن البرلمان كممثل للأمة من ممارسة الرقابة وتقييم السياسات العمومية لقطاع السجون قصد تحديد المسؤوليات والرقابة على مدى تطبيق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في هذا الإطار.

السيد المندوب،

إن واقع السجون المغربية أصبح ينوء بالمعاناة والآلام، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في السياسة السجنية والإعلان عن حوار وطني حول إصلاح السجون من أجل إشاعة ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان ووضع خطة استعجالية لإنقاذ واقع السجون من أجل أنسنتها واستردادها لوظيفتها في إصلاح وتهذيب السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع.

السيد المندوب العام،

إن المأساة الإنسانية التي تتخطى فيها السجون ترتبط في جزء كبير منها

● مشروع ميزانية وزارة تحديث القطاعات العامة أو بالأحرى مشروع القانون المالي لسنة 2012 بمجمله لم يراع البعد الاجتماعي لأنه لم يأت بإجراءات وتدابير من شأنها معالجة مشكل الأجور التي لم تعد تواكب الارتفاع الذي يعرفه مستوى المعيشة وتكاليفها المتزايدة وتزايد وتيرة الأسعار، وأكثر من ذلك فإن الحكومة لم تستطع الإتيان بتدابير من شأنها معالجة المشكل الخطير المتمثل في اتساع الفوارق بين الحد الأدنى للأجور والحدود القصوى التي لا نهاية لتصاعدها، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الفئات الاجتماعية لنجد أن الملايين يعيشون على الكفاف والمئات يعيشون بأجور خيالية وتعويضات ومكافآت وعطاءات غير دستورية، وعدم معالجة هذه الإشكالية لابد أن يؤدي حتماً إلى إفراز مجتمع غير عادل تشوبه الاضطرابات الاجتماعية والنفسية بين المواطنين، وإذكاء روح الحقد والكراهية في مختلف المرافق العمومية، وهذه الظاهرة تشكل إحدى العوامل الرئيسية لتفشي مظاهر الرشوة والفساد والإهمال واللامبالاة داخل الإدارة.

● نتساءل عن مصير الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات وعن مآله وكيفية توزيعه، وهل هناك آلية لتحيينه وتفعيله وتتبع تطوره؟

● كما نتساءل عن كيفية تدبير ملف التوظيف وعن معايير الاستحقاق لولوج الوظائف وعن الشفافية في هذا المجال.

خامساً : مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2012

سنحاول في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتناول مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون برسم سنة 2012 من زاوية أعمق تتجاوز التعاطي المحاسباتي ومساءلة الأرقام، انطلاقاً من قراءتنا السياسية لواقع قطاع السجون بالمملكة الذي له ارتباط عضوي بموضوع حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، نرى أن مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج تعتبر مناسبة للوقوف على واقع المؤسسات السجنية ببلادنا استناداً إلى الصلاحيات الدستورية المخولة للفرق النيابية من خلال المراقبة والتشريع وتقييم السياسات العمومية ومساءلة الحكومة حول ما تعترض القيام به، وهل تمتلك سياسة عمومية واضحة المعالم في مجال تدبير المؤسسات السجنية من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية أساساً إلى أنسنة ظروف الاعتقال وحماية حقوق السجناء وصون كرامتهم، وتوفير الظروف الملائمة والتمويلات الضرورية لتحقيق إدماج فعلي للسجناء داخل المجتمع بعد قضاء فترة العقوبة المحكوم بها، وجعل المؤسسة السجنية فضاء مناسباً لتهذيب وإصلاح السجناء وإعادة إدماجهم في المحيط الاجتماعي العام.

مع كامل الأسف، السيد المندوب العام، وبالرغم من الجهود المبذولة

بالسياسة السجنية التي يجب أن تتخلص من المقاربة الأمنية المحضة، والارتباك في احترام بعض الاتفاقيات والبروتوكولات وخاصة الاتفاقية الأممية التي صادق عليها المغرب سنة 1993.

ونتساءل، في هذا الصدد، حول رفض المغرب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وسوء المعاملة مع ضرورة استحضار توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تمت دستورها كخلاصة لتلك المقتضيات التي تجرم التعذيب الجسدي والنفسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية.

ونتساءل كذلك حول التأخير في تعديل مقتضيات القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية.

كما نسجل بارتياح بالغ، السيد المندوب، التجاوب مع مطلبنا أثناء مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لسنة 2011 القاضي بإبعاد المؤسسات السجنية من داخل وسط المدن حسب ما صرحتم به في الأيام القليلة الماضية.

السيد المندوب، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن استقرار واقع السجون والمتمثل في الاكتظاظ لعدم استيعاب الطاقة الإيوائية للمركبات السجنية لعدد الساكنة السجنية وسوء التغذية والتعذيب الجسدي والمعنوي والرشوة وشيوع الأمراض والتحرش الجنسي والانتحار هو وصمة عار على جبين المغرب الذي قطع مراحل متقدمة على درب إشاعة ثقافة حقوق الإنسان وإفراغ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من محتواها خاصة بعد دستورها وتضمينها في ثنايا دستور فاتح يولوز 2011.

كما ندعوك إلى إعادة انتشار السجناء بهدف تقييدهم من أسرهم وذوهم، وتعتبر هذه المبادرة ذات بعد اجتماعي وإنساني.

وحتى يصبح ورش إصلاح السجون في قلب الدينامية الإصلاحية التي تشهدها بلادنا، فإن تأهيل المؤسسات السجنية يتطلب علاوة على مجهودات مالية وإمكانات بشرية ومختصين في المجالين البيداغوجي والنفسي، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة الزيادة الطفيفة في ميزانية التسيير والاستثمار مع احتفاظ ميزانيتي المصلحة المستقلة لوحدات الانتاج والصندوق الخاص برسم المحاكم والسجون بنفس الغلاف المالي المخصص لهما برسم الميزانية المقررة لسنة 2011، الأمر الذي يتعارض مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وتحد من تحقيق الأهداف المسطرة في برنامج عمل المندوبية.

سادسا : مناقشة مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق

الإنسان

برسم السنة المالية 2012

السيد الرئيس المحترم
السيد الأمين العام للحكومة المحترم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون
السيدات والسادة الأطر
السيد الأمين العام،

نشكر السيد المندوب الوزاري المحترم على العرض القيم الذي تقدم به أمام لجنتنا الموقرة، في إطار دراسة مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2012، فرصة مواتية لمناقشة عمل الحكومة في مجال الحفاظ على المكتسبات في مجال حقوق الإنسان وتحسينها وكذا في تطوير وتوسيع نطاق الحقوق وتجديد وتطوير المؤسسات والهيئات القائمة باعتباره تعبير حقيق نحو كسب رهان الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان ببلادنا.

السيد الرئيس،

عطفا على الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان المنعقد بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 8 فبراير 2001 والتي ورد فيها ما يلي:

"إننا نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء، لا فضل ولا سبق فيها لأحد، لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافته وحضاراته في بنائه، كما أدت مختلف شعوب العالم النواقة للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاحات وموجات الانتهاكات عبر العالم.

وقد استطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة انتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان.

ووعيا منا في فريق الأصالة والمعاصرة بالدور الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الصادرة عنها والتفاعل الإيجابي لعاهل البلاد معها من خلال العمل على دستورها بمناسبة الخطاب التاريخي لـ 9 مارس 2011، سننطلق في مناقشتنا لمشروع ميزانية المندوبية من خلال تقديم الملاحظات التالية:

- استلهم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة باعتبارها مداخل للتأهيل وإعادة الإدماج، لتمكين المجتمع على الصعيدين المحلي والوطني من الانخراط الإيجابي في عملية البناء الديمقراطي الجارية استرجاعا للثقة في دولة المؤسسات وحكم القانون وتأميننا لمساهمة الفعالة من خلال مواطنة ضامنة لترسيخ العدالة الاجتماعية ونجاح مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي في إطار ميثاق مغربي لحقوق الإنسان".

- نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة حول التدابير التشريعية التي ينبغي على الحكومة اعتمادها لتفعيل مضامين الفصل 20 من الدستور

- نشر مسألة التحفظ الحكومي في مجال الممارسة الاتفاقية الدولية، ذلك أنه من المبادئ القانونية الدولية عدم احتجاج الدولة بقانونها الوطني في مواجهة الاتفاقيات الدولية وضرورة رفع التحفظات انسجاماً مع المبادئ المقررة في القانون الدولي العام، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة والطفل والحقوق الثقافية واللغوية للسكان .

- التساؤل حول حدود التنسيق بين المندوبية وعمال الأقاليم وولاية الجهات في مجال الإعفاءات الجماعية للأجراء باعتبار الكثير من الحالات مطية للتخلص من التحملات الاجتماعية للأجراء وبالتالي المساس بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لكون ممثلي وزارة الداخلية المذكورين هي الجهات المختصة قانوناً بالإذن لمباشرة عملية الإعفاء من عدمه تحت طائلة تكييف الإعفاءات الجماعية للأجراء دون سلوك المسطرة القانونية فصلاً تعسفياً للأجراء.

- يثار التساؤل كذلك، بعد منح الصفة الضبطية لضباط الشرطة العاملين بجهاز مراقبة التراب الوطني، هل سيخضعون لتعليمات النيابة العامة أثناء مراقبتهم لسير الدعوى العمومية أم لرؤسائهم الإداريين في ظل حساسية الجهاز وقواعد قانون المسطرة الجنائية التي تجعل ضباط الشرطة القضائية تحت سلطة وإمرة النيابة العامة؟

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية وهي مناسبة لنا ليس لمناقشة الأرقام والمعطيات وحجم الاعتمادات المرصودة لهذه القطاعات الحيوية فحسب، وإنما فرصة أيضاً لتحليل وتشريح سياسة الحكومة في هذا المجال ودرجة الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسها أمام الرأي العام الوطني.

فبالنسبة للقطاع الفلاحي وعلى الرغم من أنه يعتبر اللبنة الأساسية للاقتصاد الوطني إذ يساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام وفي امتصاص البطالة خاصة بالعالم القروي إلى جانب مساهمته في التنمية القروية وتوفير سبل العيش الكريم لفئة عريضة من المواطنين، إلا أن هذا القطاع وعلى أهميته يعاني من العديد من المشاكل والتحديات وعلى رأسها ارتباطه الوثيق بالتساقطات المطرية.

إننا نعبر في ظل هذه الظرفية عن تخوفنا من المعوقات التي تعترض تنزيل مخطط المغرب الأخضر وتحديد الجانب المرتبط بتمويل المشاريع كما تتخوف من انحراف هذا المخطط عن الأهداف الإستراتيجية المرتبطة به، والمتمثلة في تنمية القطاع الفلاحي في شموليته وجعل العالم القروي المحور الأساسي لهذه التنمية، هذا فضلاً عن الملاحظات التي سبق لفريقنا أن

القاضية بحماية الحق في الحياة باعتباره أول الحقوق لكل إنسان وانسجاماً كذلك مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالحد من عقوبة الإعدام واتباع التدرج في إلغائها.

- في هذا الصدد، يثار التساؤل حول تصريحات السيد وزير العدل حول إلغاء عقوبة الإعدام وبالمناسبة للحكومة مدعوة لفتح نقاش عمومي في هذا الصدد.

- الرفض القاطع والمطلق للتفسير التحكيمي لأطراف داخل الأغلبية الحكومية الحالية للمقتضى الدستوري المتعلق بحماية الحق في الحياة.

- نسجل من جهتنا رصد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة لأحداث تازة وبني بوعياش وبوكيدان بالحسمة وسيدي إفني تمثلت في ترويع المواطنين ليلاً واقتحام المنازل والمحلات وإحاق خسائر مادية بالملكيات دون احترام الضمانات الدستورية والإجراءات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية والمتعلقة بعدم انتهاك حرمة المنازل واحترام الحياة الخاصة للأفراد، في تناقض صارخ مع الالتزامات السياسية والأخلاقية للحزب الأغلي في الحكومة الحالية في إطار شعاره الرامي إلى مناهضة الاستبداد.

- نسجل الاستعمال المفرط للقوة في مواجهة المتظاهرين وعدم مراعاة مبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع، ذلك أن القوات العمومية ملزمة قانوناً بعدم اتخاذ المبادرة في استعمال العنف لتفريق المحتجين أو المتظاهرين ووجوب التقيد بمبدأ التناسب بين الاعتداء والدفاع عن النفس أو المال وإلا عد جريمة في مفهوم القانون الجنائي وذلك حسب النتائج المترتبة على الأفعال المرتكبة لعدم الاستفادة من أسباب التبرير التي تمحو الجريمة والمتمثلة في أداء الواجب لانتقاء عنصر أساسي هو احترام أمر القانون كما هو مقرر قانوناً في التشريع الجنائي المغربي. وتجدر الإشارة إلى أننا في فريق الأصالة والمعاصرة إذا كنا نلح على توفير احترام الحق في الاحتجاج السلمي، فإننا في نفس الوقت نرفض كل الأشكال التي تتجاوز ممارسة هذا الحق وتتسبب في استعماله في بعض الحالات إلى درجة التخريب وعرقلة السير العادي للمرفق العام وخلق الفوضى والارتباك.

- التمسك بإجراء تحقيق محايد ونزيه لتحديد المسؤوليات وترتيب النتائج القانونية بالنسبة للتجاوزات والمخالفات المرتكبة من طرف عناصر القوات العمومية بمناسبة الأحداث المذكورة أعلاه، في إطار تحصين المكسبات الدستورية والحقوقية وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

- تساءل أيضاً عن مدى وجود تنسيق مسبق مع مختلف مكونات جمعيات المجتمع المدني الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لتسهيل عمل المندوبية في رصد انتهاك حقوق الإنسان باعتبار تلك الجمعيات بوصلة لرصد تلك الانتهاكات والانحرافات.

الترويجية أو الحملات التواصلية أو من خلال اللقاءات المباشرة مع المستثمرين وذلك لضمان جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أما بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندق ناقوس الخطر بسبب العجز المتزايد الذي يسجله الميزان التجاري الذي وحسب مكتب الصرف سجل أزيد من 185 مليار درهم كعجز خلال السنة الماضية، وذلك راجع بالأساس إلى زيادة قيمة الواردات ما يقارب 355 مليار درهم مقابل صادرات بلغت قيمتها 169 مليار درهم.

لذلك، فقد أضحي إنعاش الصادرات الوطنية والتخفيف من التبعية الطاقية أولوية ملحة يجب الانكباب عليها من أجل تجاوز هذا العجز المتزايد وكذا داعم وتشجيع القطاعات الموجهة نحو التصدير وتشجيع المقاولات على الانضمام في إطار مجموعات التصدير والانفتاح على الأسواق، وتبسيط المساطر وتطوير آليات تدبير التجارة الخارجية، وتفعيل آليات الحكامة داخل المؤسسات العمومية التابعة للوزارة.

السيد الرئيس، ارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن مشروع القانون المالي لم يقدم حلول عملية للمشاكل التي تعترض تطور القطاع ولم يعط أجوبة حقيقية تجعله قادرا على مجابهة الصعاب والتحديات التي يواجهها، وأهمها المنافسة الشرسة وضعف المنافذ التسويقية وعدم فعالية أساليب الترويج للمنتجات التقليدية الوطنية خاصة بالخارج.

هذا، فضلا عن ندرة المواد الأولية وارتفاع أثمانها، والمشاكل المرتبطة بالتمويل وضعف مصاحبة المقاولات العاملة في القطاع، زيادة على ضعف الموارد البشرية ومحدودية التكوين.

وبالنسبة لقطاع الطاقة والمعادن فإننا نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة بتقليص التبعية الطاقية وتنويع مصادر إنتاجها وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، فإننا نثمن المجهودات التي بذلتها بلادنا في مجال تنويع المصادر الطاقية باعتماد باقة طاقية متنوعة خاصة الطاقات المتجددة والطاقات النووية، حيث انخرطت بلادنا في مجموعة من المشاريع الطموحة كالبرنامج المغربي للطاقة الشمسية وبرنامج الطاقة الريحية والتي ستساهم بشكل كبير في التخفيف من التبعية الطاقية التي تعرفها بلادنا والتي تمثل في أزيد من 95% من المصادر الطاقية،

وبصفة عامة، فإن الحكومة مدعوة اليوم إلى بذل مزيد من المجهودات خاصة فيما يتعلق باستكمال وضع الإطار التشريعي والتنظيمي للكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والسلامة والأمن النووي والإشعاعي وكذا الاهتمام بالبحث والتكوين لمواكبة المشاريع المبرمجة، وتعبئة الإمكانيات الوطنية ومراعاة عامل التوازن بين الجهات في برمجة هذه المشاريع خاصة بالمناطق التي تتميز بمواصفات طبيعية مساعدة (مدة التشميس، قرب المياه... قوة الرياح..)

أثارها وهي تركيز هذا المخطط على الفلاحة العصرية، والسقوية بدرجة أخص الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة، والاهتمام بالمستثمرين الكبار، على حساب الفلاحين الصغار الذين يمثلون امتدادا لأجيال ربطت مصيرها بالأرض منذ قرون.

ومن جانب آخر، لم يستطع مشروع القانون المالي الإجابة عن المشاكل التي يواجهها الموسم الفلاحي خاصة المشاكل المرتبطة بالتسويق ووضعية البحث العلمي الفلاحي وغلاء البذور والأسمدة، هذا إلى جانب العبء الذي تمثله الديون المترتبة على الفلاحين والتي تثقل كاهلهم خاصة وأن التقلبات المناخية أثرت بشكل سلبي على إنتاجهم.

وفما يتعلق بقطاع الصيد البحري، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلت من أجل تأهيله وتطويره فإنه لازال يعيش العديد من المشاكل تقتضي ضرورة التصدي لها من خلال تجديد وتحديث الأسطول البحري وتأهيل آليات الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع والتسويق، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للصيادين والمحافظة على الثروات السمكية عبر احترام فترات الراحة البيولوجية، ومحاربة الصيد غير المشروع، ووضع تشخيص مستمر لحالة المخزون السمكي.

السيد الرئيس،

إن الظرفية الاقتصادية التي يعرفها العالم اليوم تقتضي تمنيع اقتصادنا الوطني والرفع من تنافسية مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والتجارة وذلك لتحقيق الإقلاع المنشود وتحديث نسيجنا الصناعي بما يجعله قادرا على المنافسة الدولية وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية استلهاما للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إحكام بناء النسيج الصناعي والتجاري.

وللوصول إلى هذا الهدف يتعين في نظرنا تشجيع المقاولات على الانخراط في مسلسل التأهيل بإحداث وتمية بنيات تحتية عصرية تلائم احتياجاتها ووسائل دعم مباشرة في مجال المساعدة والمصاحبة، وإعادة النظر في بعض مقتضيات النظام الجبائي لتخفيض كلفة الإنتاج.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن مشروع القانون المالي لم يقدم حولا عملية لمجموعة من المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير قطاع الصناعة والتجارة.

وفي هذا الصدد، لازال مشكل التمويل مطروحا بحدة، فالمقاولات الوطنية تعاني من صعوبات كثيرة في هذا المجال وبصفة خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

كما أن توزيع المشاريع الاستثمارية يبقى توزيعا غير معقلن، فالفضاءات الصناعية موزعة بشكل غير متوازن عبر التراب الوطني وهو ما يعني تكريس عدم التوازن الجهوي في الاستفادة من البنيات التحتية الصناعية.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك القيام بكل الإجراءات الكفيلة بتسويق العرض المغربي في مجال الاستثمار سواء من خلال تنظيم التظاهرات

وفما يتعلق بالقطاع المعدني، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نرى أن هذا القطاع لا زال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوره وتحديدًا قدم الترسنة القانونية المنظمة له، وضعف الدعم الموجه للاستثمار، وضعف التكوين المتخصص في هذا الميدان. ولذلك، يتوجب إيلاء العناية الخاصة لقطاع المعادن بالنظر للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحظى بها والسهر على التأهيل الدائم للقطاع وتدبيره بأحسن الطرق والوسائل.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالقطاع السياحي، من المؤكد حتى الآن أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرات الربيع العربي أثرت بشكل كبير على هذا القطاع، على الرغم من التطمينات التي تحاول من خلالها الحكومة التخفيف من حدة الأزمة، فلم يعد المهنيون يخفون قلقهم إزاء مستقبل السياحة بالمغرب خصوصًا وأن وثيرة النمو التي يسجلها القطاع اتخذت خلال الأشهر الأخيرة منحى تنازليًا تعززها أرقام تراجع ليلي المبيت التي انخفضت نسبتها بـ 5% وهو ما يعني أن المغرب ودع نسب النمو المرتفعة التي كان يحققها القطاع قبل سنوات قليلة والتي وصلت سنة 2007 إلى 16%.

لقد أصبح ضروريا اليوم إيجاد صيغ جديدة تأخذ بعين الاعتبار ملحاحية البحث عن منافذ أخرى، وتسويق منتج جديد يستقطب زبناء جدد ينعشون موارد الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع المنتج بالاهتمام بالسياحة القروية والجبلية وسياحة الواحات والسياحة البيئية، والإيكولوجية والثقافية، كمنتجات لها مردود اقتصادي واجتماعي مهم، فضلا عن دورها الثقافي الغني بالأصالة والخصوصية المغربية المتميزة.

وفي هذا الإطار، نلاحظ للأسف أن مشروع القانون المالي لم يقدم إجراءات عملية لتحسيس الفاعلين ووكلاء الأسفار والمؤسسات المعنية كي تتجه نحو التعريف بكنوز السياحة بربوع المملكة بشمالها وجنوبها، بمجالها وسهولها ووحداتها وصحرائها، خاصة وأن الإحصائيات تشير إلى أن بلادنا لازالت تستغل أقل من ربع الإمكانيات التي يتيحها القطاع السياحي، فمن أصل 1450 مورد سياحي تتوفر عليه بلادنا يتم استغلال 350 مورد فقط.

كما أن مشروع القانون المالي لم يقدم حلولاً للمشاكل الكبيرة الذي تعاني منه السياحة الوطنية وهو القطاع غير المهيكل الذي يؤثر بشكل مباشر على القطاع السياحي ويفوت على خزينة الدولة مبالغ مالية مهمة.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع التشغيل فقد سجلنا في فريق الأصالة والمعاصرة التزام الحكومة خلال تصريح السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان بتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، وهنا لابد لنا من التأكيد على أن الوصول إلى هذا الهدف يقتضي القيام بتدابير وإجراءات جريئة تشكل قطيعة مع ما تم اعتاده من قبل من آليات وبرامج لم تؤت أكلها وحقت فشلا ذريعا في

تأطير وإدماج العاطلين في سوق الشغل.

إلا أننا تفاجأنا من تكريس الحكومة لمنطق الاستمرارية في المشاريع الفاشلة من خلال تأكيدها على الاستمرار في برامج "تأهيل" و"مقاولتي" و"إدماج" على الرغم من عدم جدواها في تحقيق الأهداف، زيادة على عدم رغبة الحكومة في إعادة النظر في الدور المنوط بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بجعلها قادرة على القيام بدور الرصد والوساطة في سوق الشغل.

إن التصدي لمعضلة البطالة يتوجب أن يكون أولوية قصوى لدى الحكومة بالنظر لما تسببه الظاهرة من آثار اجتماعية واقتصادية، ونحن بهذه المناسبة ندد بالممارسات القمعية التي تواجه بها الحركات الاحتجاجية التي يقوم بها الشباب المطالبون بحقوقهم في التشغيل.

ونطالب الحكومة بفتح قنوات الحوار كما وعدت في أكثر من مناسبة ومنح مختلف شرائح المجتمع كامل الحرية في التعبير عن آرائهم في إطار الاحترام التام للمقتضيات القانونية.

ومن جانب علاقات الشغل، خاصة في القطاعين العام والخاص فإننا نطالب الحكومة بتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في البرنامج الحكومي وخلال الحوار الاجتماعي سواء ما تعلق منها بالزيادة في الأجور والرفع من الحد الأدنى للأجر، وضمان الحماية الاجتماعية، وتعزيز الحريات النقابية.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بقطاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فإننا نرى، وعلى الرغم من المجهودات التي تم القيام بها على المستوى الاجتماعي والتي تهدف إلى التخفيف من مشاكل المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تعزيز التواصل معهم والإنصات إلى مشاكلهم وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، إلا أن ذلك لا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حل جذري لها مادامت الأسئلة الحقيقية المرتبطة بسياسة الهجرة لم تعالج على المستويين الوطني والدولي وما لم يتم تبني إستراتيجية واضحة المعالم ومنسجمة تسمح بتدبير جيد لكل قضاياها.

وبالنظر للمتغيرات التي يعرفها العالم اليوم، وفي ظل الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على الجالية المغربية بالخارج، فإن الحكومة مدعوة اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى مضاعفة الجهود لتطوير آليات معرفة قضايا وتطورات الجالية المغربية من خلال التواصل المباشر معها في بلدان المهجر والإنصات إلى مشاكلها كما ينبغي التأكيد أيضا على ضرورة عدم الاهتمام فقط بالجالية المقيمة بأوروبا وأمريكا بل يتوجب على الحكومة إيلاء عناية خاصة للجالية المقيمة في إفريقيا والدول العربية وباقي بلدان العالم، والتي تعاني بدورها من العديد من المشاكل، يتعين على الحكومة وبتعاون مع دول الاستقبال اتخاذ إجراءات لمواجهتها وفي مقدمتها موجات العداء للأجانب والعنصرية التي يعاني منها أفراد الجالية المغربية في بعض الدول.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بوضعية القنصليات المغربية بدول الإقامة

بالنسبة للأمن:

في هذا المجال لا بد من الإشادة بالجهود التي تقوم بها الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن، (وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى بعض الإفلاتات التي أضحت تعيشها بعض المدن) وتوفر الاستقرار الذي يشكل دعامة لجلب الاستثمارات وتحقيق التنمية، ولذا يتوجب تمكين رجال الأمن من الإمكانيات المادية والبشرية لمواجهة تعدد وتنوع الجريمة وتطورها ولمنع أي مؤامرات داخلية وخارجية، وكذا توفير الحماية لهم.

كما نطالب، السيد الرئيس، السيد الوزير، باعتماد التوازن بين الاحتجاجات السلمية والتدخلات الأمنية في إطار احترام القانون، أي التوفيق بين الاحتجاج وتوفير الأمن، وجعل حد للاحتجاجات المقرونة بالعنف.

لذا، يتعين دعم فئة رجال الأمن ورجال السلطة وأعوانهم من مقدمين وشيوخ وكذلك القوات المساعدة وفئة الوقاية المدنية، ومدهم بوسائل وآليات العمل لأن إمكانياتهم غير كافية.

الجهوية الموسعة:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في هذا الإطار، نثمن عاليا المجهودات التي قامت بها "اللجنة" كما نطالب بفتح نقاش سياسي عمومي بإشراك جميع الفاعلين السياسيين والهيئات الحقوقية والمدنية من أجل الارتقاء بالجهوية، وجعلها أداة فعالة ورافعة للتنمية على غرار باقي الديمقراطيات في العالم.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

إننا نشيد بالمكتسبات التي حققتها المبادرة في التقليل من مظاهر الفقر والإقصاء والتمهيش بشكل ملموس على واقع الساكنة المستهدفة، وفي هذا الباب نطالب بـ:

- القيام بتقييم موضوعي وشمولي لنتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بناء على دراسات الجدوى وليس باقتناء بعض المشاريع؛

- دعم المبادرة الوطنية للمناطق الفقيرة، خاصة المتضررة من أزمة الجفاف الحالية.

المراكز الجهوية للاستثمار:

السيد الرئيس،

في هذا المجال لا بد من الإشارة إلى المنجزات التي حققتها هذه المراكز في تشجيع المقاولات والشركات، حيث نسجل الضعف المسجل على مستوى الاستثمارات في الجانب الصناعي مقابل التضخم في الجانب الخدماتي. لذا، نتوخى الشفافية فيما يتعلق بالعقار الذي تتصرف فيه تلك المراكز في إطار

سواء من خلال تحديثها وتجهيزها أو من خلال تحسين وتسريع الخدمات المقدمة من طرفها، كما أن العمل على افتتاح مقرات جديدة يبقى ضرورة ملحة، لا سيما وأن أعداد أفراد الجالية المقيمة بالخارج في تزايد مستمر وأن بعض الفصليات تعرف إقبالا كبيرا كما هو الشأن بالنسبة لقنصلية المغرب ببرشلونة التي تستقبل يوميا ما بين 700 و800 شخص.

السيد الرئيس،

كانت هذه أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريق الأصالة والمعاصرة تقديمها بخصوص القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة، من منطلق حرصنا كمعارضة مسؤولة على القيام بدورنا كاملا في إثارة الانتباه إلى مواطن الخلل والقصور الذي يعتري العمل الحكومي في هذه القطاعات. وعليه، فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات.

و شكرا.

الملحق الثاني: مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية**بخصوص مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية****❖ مداخلات الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في****اختصاص لجنة الداخلية والجهات والمجمعات المحلية**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

قبل الشروع في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، لا بد من الإشارة إلى كون هذه المناقشة تأتي في سياق نتائج انتخابات جديدة، لم يطعن أحد في نتائجها، وفي سياق مناقشة قانون مالي انتقالي.

السيد الرئيس،

من نافذة القول، الإشارة أو التأكيد على الأهمية التي تضطلع بها وزارة الداخلية في شتى مناحي حياة المواطنين، بدءا من ولادتهم (شهادة الميلاد)، إلى مثواهم الأخير (شهادة الوفاة)، ذلك أن هذه الوزارة لها ارتباط وثيق بالحياة العامة اليومية للمواطنين، سواء عبر أجهزتها المختلفة أو عبر إشرافها على كل الاستحقاقات الانتخابية التي تفرز منتخبين يتولون شؤونهم (المواطنين).

السيد الرئيس،

إن كنا نثمن نتائج الاستحقاقات السابقة، فإننا نطالب بوضع جدولة زمنية للانتخابات المقبلة، تحضير الترسانة القانونية المؤطرة لها، وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي واللوائح الانتخابية، واعتماد بطاقة التعريف الوطنية للتصويت، وتقريب مكاتب التصويت من المواطنين خاصة في البوادي، وفي هذا الإطار لا بد من نهج مقارنة تشاورية فيما يخص التحضير لهذه الانتخابات، بهدف انتقال حقيقي وديمقراطي.

تقترح فتح حوار وطني حول ملف الأراضي السلالية بهدف تديرها بطريقة عقلانية لأنها تشكل بؤر التوتر.

التدبير المفوض:

ندعو إلى ضرورة مراجعة عقود التدبير المفوض الذي أبان عن الفشل في عدة محطات، ذلك أن الجماعات المحلية غير قادرة على تتبع كناش التحملات، مقترحين في هذا الباب القيام بوقفة لتقييم هذه التجربة.

الإنعاش الوطني:

كلنا يعلم الدور الهام الذي يقوم به العمال المنتسبون إلى هذا القطاع، لذا نطالب بإيجاد حل للوضعية المزرية التي يعيشونها، وذلك عن طريق إعادة النظر في وضعيتهم المادية.

البناء العشوائي:

السيد الرئيس،
السيد الوزير،

- الكل يشتهي من انتشار واستفحال هذه الآفة، لذا يتعين التفكير في إيجاد إستراتيجية لوضع حد لهذه الآفة، وذلك عن طريق تفعيل وتكثيف الرقابة قبل البناء نظرا للمشاكل التي يطرحها من حيث الفوضى ونقص الأمن والتجهيز وغير ذلك.

- اعتماد سياسة وقائية قبل الوصول إلى مرحلة الهدم .

- التفكير في مقارنة جديدة، بتنسيق مع جميع القطاعات الحكومية المعنية لتفعيل برنامج بدون صفوح .

النقل الحضري:

إن هذا القطاع يتطلب الدعم والمواكبة وإعادة النظر في تعريفه .

مجال التعمير:

السيد الرئيس .
السيد الوزير،

مما لهذا المجال من أهمية في المحافظة على جمال المدينة، ندعو إلى ضرورة التسريع بوضع مدونة شاملة له (التعمير) تستجيب للواقع وتؤطر حركة العمران في بلادنا .

ملاحظات عامة:

● فيما يخص المخدرات، يجب تفعيل الاتفاقية المبرمة بين وزارتي الداخلية والتعليم، والمتعلقة بمحاربة بيع المخدرات في محيط المؤسسات التعليمية.

● إيجاد حل لزراعة القنب الهندي بإعطاء المزارعين إمكانية للقيام بزراعات بديلة.

● كما يجب إعادة النظر في الأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة والمجازر.

تكافؤ الفرص وإزالة العراقيل التي تواجه المستثمرين فيما يتعلق بتكلفة التجهيز، مع تمكين هذه المراكز بكفاءات بشرية واعتماد الشفافية في توظيفها.

الإدارة الترابية والجماعات المحلية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به هذه الأخيرة نورد الملاحظات الآتية:

- تأخير ميزانيات الجماعات المحلية رغم المصادقة عليها في شهر نونبر؛

- فصل سلطة الوصاية عن سلطة الجماعة؛

- معالجة مشكل الباقي استخلاصه؛

- تساءل عن سبب تأخير إصدار العديد من المراسيم التطبيقية منذ 2008، كالمرسوم المتعلق بمنح تعويضات للمستشارين الجماعيين والمخطط الجماعي للتنمية؛

- تساءل عن عدم تنفيذ قرارات المجالس رغم أن الميثاق الجماعي ينص على آجال لتنفيذها؛

- نطالب بفتح حوار مع فئة موظفي الجماعات المحلية؛

- نطالب بالتعجيل بإخراج القانون التنظيمي للجماعات المحلية الترابية طبقا للفصل 146 من الدستور؛

- تسوية الوضعية القانونية للرصيد العقاري للجماعات المحلية والتي تصطدم بتعقيد المساطر وتعيين مهندسين معماريين إلى جانب التقنيين في الجماعات المحلية؛

- عدم استفادة بعض الجماعات المحلية من برامج التأهيل الترابي؛

- إعفاء الجماعات من مصاريف التحفيظ؛

- تعميم تجربة مكنتة الحالة المدنية على باقي المناطق والحرص على إصلاح الأخطاء المادية؛

- مواكبة الوزارة للجماعات المحلية عند وضع المخطط الجماعي للتنمية.

العالم القروي:

اهتماما من الفريق الاستقلالي بهذا العالم، فإننا ندعو إلى إعادة النظر في البناء العشوائي في العالم القروي والمشاكل التي يطرحها التعمير فيما يتعلق بالبناء في المناطق القروية نظرا لتعقيد المساطر.

سياسة المدينة ووضعية المدن الكبرى:

على الرغم من نجاح هذه التجربة في بعض المدن، فإنه يتعين النظر في تدبير المدن التي تلعب دورا رائدا في التنمية والاستثمارات، حيث نسوق على سبيل المثال ما يقع في مدينة الدار البيضاء وطنجة.

الأراضي السلالية وأراضي المجموع:

التأطير و التكوين إلى جانب المعهد العالي للقضاء الذي له دور طلائعي في تكوين قضاة الغد وتأهيلهم وإعادة تكوينهم.

ولا تفوتنا الفرصة لنشيد باهمية تنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول القضاء من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، هذه الهيئة التي ستشكل وبدون شك لبنات مهمة في مسار تاهيل القضاء، ونؤكد في الفريق الإستقلالي اننا سنكون مساهمين إيجابيين في عملها و اهدافها.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة، فإنه لا يفوتنا في الفريق الإستقلالي التنويه بما يقوم به القطاع من مجهودات جبارة من اجل تحديث الإدارة وعصرنتها وجعل المرفق العمومي أكثر شفافية وقربا من المواطنين وإرساء دعائم الشفافية ومحاربة آفة الرشوة و المحسوبية و الزبونية واستصلاح الإدارة عن طريق إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية وجعله ملائما مع ما عرفته بلادنا من تطور آملين أن يعاد النظر في منظومة الأجور وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع ومبنية على الكفاءة و المردودية و الانضباط كما نتمنى كذلك أن يعاد النظر في إنتشار الموظفين على مختلف جهات وأقاليم المملكة بطريقة تكفل استفادة الجميع على قدم المساواة من خدماتهم.

وإننا في الأخير ننوه بما تقوم به الوزارة من تواصل مع العموم عن طريق التكنولوجيا الحديثة وخاصة البوابة الإلكترونية الخاصة بالوزارة وذلك بفضل حنكة وخبرة المسؤولين والأطر خدمة للصالح العام دون أن ننسى التنويه بما تقوم به المدرسة الوطنية للإدارة العامة وأطرها من مجهودات جبارة في مجال تكوين أطر رجال ونساء الغد.

بداية نود في الفريق الاستقلالي تسجيل استحساننا للتحويلات الدينامية التي عرفتها الأمانة العامة على مستوى الشكل وطريقة الاشتغال التي تجسدت أساسا في نوعية العطاء وذلك بلامسة المجهودات الجبارة التي تقوم بها الأمانة العامة في إطار النشاط التشريعي للحكومة وفي مجال تقديم الاستشارات القانونية و تتبع الجمعيات والمهن المنظمة و الترخيص لها وتطوير عمل الجريدة الرسمية وهي مجهودات تستحق التنويه والإشادة بالاحترافية العالية للسيد الأمين العام للحكومة ، مع التأكيد على ضرورة تحسين النصوص القديمة، والرفع من وتيرة التشريع ، والعمل على تشجيع التواصل الالكتروني والمطبيعي لتقريب المواطنين من الأنشطة التشريعية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة و التعادلية نثمن المنجزات الهامة التي قامت وتقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وكذلك بالحكمة المتخذة في تدبير الإمكانيات المادية و البشرية التي تتوفر عليها، كما نشيد بالدعم الذي تقدمه الحكومة لهذا القطاع الذي أبان عن قدرة فائقة

تلكم، السيد الرئيس، السيد الوزير، بعض الأفكار التي أردنا أن نشارك بها في هذه المناقشة.
وشكرا.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين

يشرفني باسم الفريق الإستقلالي للوحدة و التعادلية أن أتدخل في اطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2012 بخصوص القطاعات التابعة للجنة العدل و التشريع وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الإستقلالي للوحدة و التعادلية ننوه بما جاء به مشروع قانون المالية بخصوص القطاعات الخاصة بالعدل و الأمانة العامة للحكومة و الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات العامة كذلك الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وأخيرا المندوبية العامة للإدارة السجون وإعادة الإدماج.

السيد الرئيس المحترم،

لا يفوتنا أن ننوه بما تقوم به الوزارة من مجهودات محمودة من اجل الرفع من أداء القطاع وتحديثه في كل المجالات.

وإننا بالمناسبة نشيد بكافة المسؤولين والقضاة على مختلف درجاتهم و الأطر الكفئة لوزارة العدل وما يقومون به من مجهودات جبارة لبلورة التعليمات الملكية السامية على أرض الواقع في مجال إصلاح القضاء وخاصة ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة ثورة الملك و الشعب يوم 20 غشت 2009 وكذلك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والبرنامج الحكومي آملين أن يتم الإسراع بإخراج كافة النصوص القانونية المتعلقة بإصلاح القضاء.

ونسجل باهمية الإستجابة لمطاب كتاب الضبط التي جنبت محاكنا وضعا متازما، كانت له غنعاكسات على المتقاضين، وبالمناسبة نتمنى أن يعاد النظر في الخريطة القضائية وملائمتها مع الاحتياجات الفعلية للسكان مع اعتماد نمط القضاء الفردي في المحاكم الابتدائية بدل القضاء الجماعي لما لهذا النمط من القضاء من امتيازات تتلخص في إبراز الكفاءة و القدرة على العطاء وتحمل المسؤولية للقضاة.

ونجدد الدعوة للعمل على الإعتناء بالعاملين في القطاع من قضاة وكتاب الضبط عن طريق دعم جمعية الأعمال الإجتماعية و الودادية الحسنية للقضاة التي نثمن ما تقوم به من مجهودات جبارة في مجال إرساء ثقافة التخليق و

من كلفة عامل الإنتاج و التخفيض من عبئ أثمان الطاقة و المحروقات مع عناية خاصة بإغناش الاستثمار و الاهتمام بخلق مشاريع ذات الدخل القارب للنسبة للأسر في الأرياف.

فإذا كانت العلاقة بين الفلاحة و التنمية القروية علاقة جدلية بالنظر للدور الإستراتيجي الذي يقوم به النشاط الفلاحي على مستوى تحقيق الأمن الغذائي و التشغيل و تدبير المجال الترابي، فإن القطاع لا يمكنه مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات العولمة إلا بمعالجة إشكالية التنمية القروية معالجة شمولية لتحقيق اقتصاد قوي.

كما أن نجاح أية إستراتيجية في هذا الباب لابد أن يتناول جميع الجوانب، وذلك في إطار الشراكة الفعلية للسكان وتعبئتهم على مستوى التخطيط والإنجاز والمراقبة وذلك من خلال التدابير الإستراتيجية التالية:

- تهيئ تصاميم لإعداد التراب الوطني بالأرياف وإحداث أقطاب تنمية تتوفر على التجهيزات الأساسية الضرورية لتنمية النشاط الاقتصادي بصفة عامة وقطاع الفلاحة بشكل خاص.
- العمل على إحداث أقطاب محلية للتنمية القروية المندجة وتعميمها على كافة التراب الوطني.
- إعطاء أهمية خاصة في البرنامج الوطني للأشغال الكبرى للتشغيل وتجهيز العالم القروي.
- إقرار برنامج وطني لفك العزلة عن العالم القروي وذلك بتحسين وصيانة شبكة الطرق الموجودة.
- توسيع برنامج تزويد سكان البوادي بالماء الصالح للشرب.
- تقوية البرامج المحلية لتزويد سكان البوادي بالكهرباء.
- التوسع في تعميم التعليم وإعطاء الاهتمام على وجه الخصوص لتعليم الفتيات، ووضع برنامج استعجالي لمحو الأمية في البوادي.
- تعزيز التجهيزات الإدارية و الثقافية و الرياضية و الترفيهية في المراكز القروية الصغرى و المتوسطة وكذا توسيع شبكة البريد و الاتصالات.
- تعميم الضمان الاجتماعي و التغطية الصحية وهذا يقتضي التفكير في الميزانية المقبلة برفع حجم الإمكانيات المالية المرصودة للتنمية القروية وذلك من خلال دعم صندوق التنمية القروية ودعم صندوق بعض الجماعات المحلية في تمويل التجهيزات أو المنشآت الجماعية، وإعطاء عناية خاصة للفلاح كمنهج وكفاعل اقتصادي من خلال تأهيله وتكوينه وتأطيره ومدته بالإرشادات الضرورية الكفيلة بتحسين مستوى الإنتاج و المردودية ليصبح قادرا على مواجهة متطلبات تطوير الإنتاج ومواجهة التحديات التي تفرضها المعطيات الجديدة في ظل النظام العالمي الجديد المطبوع بعولمة الاقتصاد وذلك باعتبار العنصر البشري المحرك الرئيسي لكل تنمية اقتصادية و اجتماعية.

من طرف المندوب السامي في التدبير الجيد وتطوير المؤسسات السجنية في شتى المناحي انطلاقا من التكوين والتأهيل وإعادة الإدماج وتحديثها وتقريبها من المواطنين تسهيلا لزيارات العائلات لما لديهم من معتقلين بالإضافة إلى ما عرفه نظام الإطعام و التطبيب من تطور ملحوظ.

إننا نهيب بالحكومة دعم القطاع بالمزيد من الإمكانيات المادية للتغلب على ما يعرفه من صعوبات في مجال الخصائص في الموارد البشرية نتيجة الاكتظاظ الذي لا يتلاءم و الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية نتيجة استفحال نسبة اللجوء إلى الاعتقال الإحتياطي من طرف النيابة العامة دون الأخذ بعين الاعتبار بقرينة البراءة و الضمانات المتوفرة لدى المشتبه فيهم وتطبيق المراقبة القضائية وتفعيل مسطرة التصالح وذلك تبعا لما تسجله نسبة الاعتقال الإحتياطي من نسب جد مرتفعة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان التي أصبحت تضم اختصاصاتها للمجمع المدني، وإذا كانت هذه الوزارة و منذ إحداثها جسرا أساسيا للعلاقات بين المؤسسة التشريعية و الحكومة، وهي مطلوبة اليوم بتقديم إضافات نوعية في ظل تنصيب الدستور على الدور المهم للمجمع المدني، الذي نعتقد في الفريق الاستقلالي أنه يجب تأهيله ليقوم بالدور الموكول له دستوريا، حتى يكون شريكا فعليا للمؤسسة التشريعية في تجويد النصوص القانونية.

شكرا السيد الرئيس.

❖ مداخلة الفريق بخصوص مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية

I. قطاع الفلاحة

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يعتبر القطاع الفلاحي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، و بالتالي فأفاق هذا القطاع وتطوره حتى يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب سيبقى رهينا بتحقيق التنمية القروية في شموليتها، لأن تطوير الإنتاج الفلاحي وتأهيله ليندمج في الاقتصاد الوطني المرتبط بشكل وثيق بإغناش الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي وكذا التجهيزات و البنيات التحتية اللازمة، لأن هذه الأنشطة غير الفلاحية بدورها تساهم في دعم الإنتاج الفلاحي، لذا فعلى الحكومة أن تنكب على حل مشاكل ساكنة العالم القروي ووضع إستراتيجية ومخطط محكم يهدف إلى استقرار هذه الفئة العريضة من المواطنين.

كما أن هشاشة البنيات التحتية وتعقيد المساطر الإدارية تحتاج إلى إتخاذ إجراءات فعلية تمكن من تأهيل الفلاح وتشجيعه وذلك بالتخفيف

كل الجهود لإنعاش القطاعات التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموع نسيج المقاولات دون تمييز حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من تقوية تنافسية المقاولات المغربية وخاصة الصغرى والمتوسطة، زيادة تحسین ورش التكوين، والتكوين المستمر، ومناخ الأعمال، والعمل على تقوية المحطات الصناعية المندمجة للتمكن من رفع الناتج الداخلي الخام الصناعي وبالتالي خلق حجم إضافي للصادرات وحجم الاستثمارات في هذا القطاع، لذا لا بد من:

- التفكير في خلق محطات صناعية مندمجة لتغطية التراب الوطني، ووضع مخطط لتكوين الموارد البشرية وتأهيلها، وخلق حوافز ضريبية للشركات، وتفعيل دور مراكز الاستثمار، وإحداث صندوق من أجل تمويل حاجيات المستثمرين سيما في مجال العقار .

- مع تنظيم برنامج سنوي هادف للتعريف وترويج وتسويق عرض المغرب الخاص بترحيل الخدمات، سواء القطاعات المتعلقة بقطاعات السيارات أو الطائرات والإلكترونيك، وتقوية قطاع النسيج والجلد، والصناعات الغذائية والبحث لها عن أسواق عالمية وتنويعها، مع اعتماد دراسات بالدول المعنية والعمل على خلق التعويضات الصناعية بصفة تلقائية في العروض والصفقات العمومية ذات الحجم المالي الكبير وذلك لتقوية الاقتصاد المغربي وتجنبه بالتصدي للأزمات، كالأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي عرفها العالم سنة 2008.

- كما أنه يجب تقوية الاقتصاد وذلك بالعمل على تأهيل الموارد البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية في الإقلاع الصناعي وذلك بتحديد تنفيذ مخطط التكوين، ووضع برنامج متكامل للمساعدة في مصاريفه عند التشغيل، ودعم التكوين المستمر وخلق مراكز تكوين داخل المحطات الصناعية لتقويتها أفقيا وعموديا وتوسيع وحداتها الإنتاجية .

(2) فيما يخص التجارة:

لقد أصبح النسيج التجاري المغربي في حاجة ماسة إلى إصلاح التعمير التجاري، وذلك بوضع سياسة واقعية وإستراتيجية واضحة لإنجاز المخططات الجهوية وتحسين تديرها لتنمية قطاع التجارة والتوزيع ، وخلق فضاءات تجارية جديدة تتوفر على مواصفات تقنية حديثة ومتطورة وخدماتية متميزة، تقدم عروضاً تجارية متعددة ومتكاملة لكافة المستهلكين، وهذا رهين جعل المقاولات الوطنية مواكبة للمستجدات العالمية لتكون رائدة في قطاع التجارة والتوزيع سواء محليا أو جهويا أو دوليا، الشيء الذي يتطلب كذلك وإلحاق دعم التجار من قبل الدولة وذلك في إطار سياسة تجارة القرب وكذا عصرة المحلات التجارية، والإصغاء إلى آراء التجار وتطلعاتهم وإشراكهم في اتخاذ القرار، وذلك بغية تحسين القطاع بالشكل المطلوب وأيضاً للرفع من مداخيله وتحسين جودة المواد والخدمات المقدمة للمستهلك على جميع المستويات.

إننا في الفريق الاستقلالي نذكر بما التزمت به الحكومة أثناء تقديم التصريح الحكومي حيث جعلت من العناية بالبادية أولى أولوياتها وربط الفلاحة بالتنمية القروية هي دلالة لها بعد سياسي وخير دليل هو القانون الذي صادق عليه مجلس النواب مؤخرا من أجل تجميع الأراضي الفلاحية إضافة إلى الإصلاحات الأخرى المرتقبة في هذا القطاع الهام، مثل البرنامج الذي سطرته الحكومة من أجل تدارك التأخير الحاصل في التجهيزات الهيدروفلاحية.

- إعداد برنامج الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص للتدبير المفوض لخدمة الماء بالمناطق السقوية.

- برنامج تهيئة المجال الفلاحي و القروي المندمج و الاستثمار بالمناطق البورية.

- الرفع من احترافية الغرف الفلاحية لتمكين هذه المؤسسات المهنية من أداء المهام المنوطة بها في أحسن الظروف.

- تطوير المنتجات المحلية و العلامات التجارية وذلك بإعطاء الأسبقية للمحاور المتعلقة بدعم المنتجين و التواصل فيما بينهم.

- ضمان السلامة الصحية للمواد الغذائية و النباتات وذلك من أجل حماية الموروث النباتي عبر محاربة أمراض النباتات وحماية صحة القطيع من الأمراض المعدية على الصعيد الوطني وذلك من أجل حماية صحة المستهلكين.

- مواصلة إعتاد المقاربة حسب الكفاءات بمؤسسات التكوين وذلك عبر تقوية التجهيزات التعليمية و التربوية و العتاد الفلاحي و التقني.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه الأمة و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II. قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية والطاقة والمعادن

يشرفني أن أتدخل، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعي الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية، والطاقة والمعادن وذلك برسم السنة المالية 2012.

I. قطاع الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والتجارة الخارجية:

(1) فيما يخص الصناعة:

يمكن القول أن مشروع القانون المالي لسنة 2012 هو قانون ميزانية انتقالي جاء لتحسين المكتسبات، وتكريس الاستمرارية، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى المهيكلية، فالمؤشرات الرقمية المعتمدة في هذا القطاع جاءت لتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، وذلك في إطار الالتزامات المتبادلة لكل من الدولة والقطاع الخاص، وذلك من أجل تنمية الصناعة المغربية الشيء الذي يتطلب تركيز